الرسالة

تحالف فيدرالية اليسار

البرنامج الانتخابي العام

2021

مستمرون معا من أجل مغرب آخر

الفهرس

مقدمة 02

رسـالتنا في الإصلاح السياسي والمؤسساتي 06

رسـالتنا في الإصلاح الاقتصادي 11

رسـالتنا في إصلاح الأوضاع الاجتماعية 25

رسـالتنا في الحقوق والحريات 40

رسـالتنا في الحقوق النسـائية والمساواة 46

رسـالتنا لحماية البيئة 51

رسـالتنا في الثقافة 57

مقدمة

لقد كشفت السنوات العشر الأخيرة المؤطرة بدستور 2011 استمرار الاختلالات البنيوية التي تعيق تطور المجتمع المغربي، والتي عرت جائحة كورونا خلال سنة ونصف، من خلال تداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية، مدى عمقها وتفاقمها. فبالرغم من معاناة ثلثي الشعب المغربي من الفقر والهشاشة وغياب التغطية الاجتماعية، وفشل الاختيارات التنموية، باعتراف أعلى سلطة في البلاد، تتوجه المنظومة السياسية المتحكمة نحو تعميق نفس الاختيارات الفاشلة ونحو مزيد من الاستبداد والسلطوية.

إن فيدرالية اليسار، وهي تنطلق من تشخيص موضوعي للأوضاع السائدة بالمغرب كما توضحها المؤشرات الإحصائية الرسمية، وتقارير المؤسسات الوطنية والدولية، تهدف، من خلال برنامجها الانتخابي العام لانتخابات شتنبر 2021، إلى تقديم بديل مجتمعي واقعي وطموح، لتحقيق قطيعة مع السياسات العمومية الفاشلة، وإخراج المغرب من الأزمة المركبة والمزمنة التي أصبحت تهدد تماسك المجتمع واستقراره وسيادته ووحدته.

إن الهدف الرئيسي للبديل المقترح من طرف فيدرالية اليسار هو الإصلاح الشامل والعميق، والقطع مع منظومة الاستبداد والريع والفساد المسيطرة على مقدرات البلاد؛ باعتبارها العائق الأساس أمام تطبيق أي نموذج تنموي، وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المطلوب، لتمكين المغرب من تنمية شاملة ومستدامة وامتلاك القدرة على مواكبة التحولات الدولية العاصفة، والحفاظ على مقومات السيادة الوطنية في كل المجالات.

في هذا السياق، تؤكد فيدرالية اليسار على الأهمية الاستراتيجية للوحدة الوطنية، بأبعادها الأساسية: الترابية، والثقافية والإنسانية، وعلى مواصلة الجهود لتثبيت وترسيخ السيادة الوطنية على كافة أجزاء التراب الوطني،وتحرير سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، وربط هذا التحرير بالوحدة المغاربية، كأفق استراتيجي تفرضه حقائق التاريخ ورهانات الحاضر والمستقبل.

إن التحليل الموضوعي لمعطيات السياق الدولي الراهن المطبوع باحتدام الصراع الجيوستراتيجي بين القوى الدولية والجهوية الكبرى والرجوع إلى سياسة المحاور يفرض على المغرب عدم التموقع الديبلوماسي في أي محور، لما لذلك من انعكاسات على مصالحنا الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية.

وإذا كنا نسجل ما حققه المغرب على المستوى الإفريقي، فإننا ننبه، في نفس الوقت، لخطورة المؤامرات التي تستهدف سيادة المغرب ومستقبله، والتي تتطلب مواجهتها قوة ومناعة الجبهة الداخلية. ولهذا، ينبغي الربط الجدلي بين بناء الديمقراطية، والدفاع عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية، وتحرير باقي الأجزاء المحتلة.

كما تجدد فيدرالية اليسار الالتزام بمواصلة النضال إلى جانب القوى العربية والعالمية، المناهضة لكل أشكال الاعتداء الصهيوني الإمبريالي على شعوب المنطقة وعلى مصالحها. ونؤكد، في فيدرالية اليسار، إدانتنا لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني العنصري، ووقوفنا الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه البطولي، لاسترجاع حقوقه التاريخية المشروعة في التحرير، وعودة اللاجئين، وبناء دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس.

وتُذكر فيدرالية اليسار بأن ما تعيشه البلدان العربية من أوضاع مأساوية هو نتاج، من جهة، للفساد والاستبداد وتغييب الديمقراطية، ومن جهة أخرى، لتدخل الدول الكبرى والإقليمية، خاصة المحور الإمبريالي الصهيوني.

وتجدد فيدرالية اليسار تضامنها مع شعوب المنطقة في دفاعها عن سيادتها وحقوقها المشروعة: في الحرية، والديمقراطية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية.

إن وضع المغرب وبعد مرور عشر سنوات على دستور 2011، الذي كرس نظام ملكية تنفيذية وممارسة دستورية جعلا من الحكومة مجرد آلية لتنفيذ الاختيارات المرسومة خارج المؤسسات التي تفرزها صناديق الاقتراع، يطرح سؤال الانتقال المؤجل إلى الديمقراطية، واستمرار إشكالية التطور المعاق، والنمو الاقتصادي الضعيف، وتوسع الفوارق الاجتماعية والمجالية، التي أدت وتؤدي بالضرورة إلى تصاعد الاحتقان السياسي والاجتماعي، خاصة مع توالي التراجعات الحقوقية التي عرفتها بلادنا في السنوات الأخيرة، وبلغت ذروتها باعتقال نشطاء الحراكات المحلية والصحفيين والمدونين وإصدار أحكام جائرة في حقهم.

إن الحصيلة الهزيلة، بل والكارثية للحكومات التي قادها حزب الإسلام السياسي بتحالفات هجينة وقيصرية، خلال العقد المنصرم، قد ضاعفت من اليأس والإحباط لدى الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي، مما عمق أزمة الثقة في جميع المؤسسات.

إن هذه الحصيلة، التي تحاول الأحزاب المكونة للحكومة التملص من مسؤوليتها عنها، تفرض منطقيا المحاسبة الشعبية والتصويت العقابي، كما يحدث في البلدان التي تنعم بالديمقراطية التمثيلية الحقة. وبما أن محاسبة القواعد الشعبية في المغرب تتمظهر على شكل عزوف عن التصويت، فإن مسؤولية القوى الديمقراطية والتقدمية تصبح مضاعفة: فمن جهة، عليها التصدي لكل أشكال إفساد وتزوير الانتخابات من طرف قوى الفساد والريع السياسي التي تعددت واستشرت في السنوات الأخيرة. ومن جهة أخرى، العمل على تعميق الوعي الديمقراطي والحد من ظاهرة العزوف التي يخلطها البعض بالمقاطعة السياسية للانتخابات.

إن حرص تحالف فيدرالية اليسار على التصدي للتراجعات الحقوقية والضغط لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والصحفيين، والاستجابة للمطالب المشروعة لكل الفئات الشعبية الكادحة في العلاج المجاني، والتعليم العمومي الجيد، والسكن اللائق، والعمل بدخل يضمن الكرامة، هو الذي فرض علينا خوض المعركة الانتخابية، كواجهة للنضال الديمقراطي الذي لا غنى عنه، لتحقيق تغيير ملموس في ميزان القوى لصالح قوى التحرر والتقدم والديمقراطية.

بناء على ما تقدم، وانسجاما مع مبادئ ومرجعية مكونات فيدرالية اليسار، نتقدم بهذا البرنامج الانتخابي الذي يمثل في نظرنا بديلا لما تم ويتم تنفيذه من اختيارات لا شعبية ولا ديمقراطية، هدفه تأهيل المغرب لمواجهة التحديات الكبرى التي يطرحها السياق العالمي الراهن.

ولأننا نواصل نضالنا في إطار المشروع السياسي الذي أعلنته فيدرالية اليسار، من أجل مجتمع ينعم فيه المواطنات والمواطنون بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمجالية، فإننا نخوض هذه الانتخابات بشعار "مستمرون معا من أجل مغرب آخر".

تحالف فيدرالية اليسار

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⵔⵜ ⴰⵙⵎⵍⴰⵍ

Alliance de la fédération de gauche

رسالتنا في الإصلاح السياسي والمؤسساتي

البرنامج الانتخابي

2021

27 إجراء

من اجل إطار سياسي ومؤسساتي يعطي السيادة للشعب ويحقق فصلا حقيقيا للسلط واستقلالا فعليا للقضاء

يهدف البرنامج السياسي لفيدرالية اليسار، أولا وقبل كل شيء، إلى إصلاح الإطار السياسي والمؤسساتي، باعتباره المدخل الضروري لإقامة دولة الحق والقانون التي تكون فيها السيادة للشعب وتمارس فيها السلطة على أساس التداول السلمي والمشروعية الشعبية الناتجة عن نتائج الانتخابات الحرة والنزيهة، وفصل حقيقي للسلط، واستقلال فعلي للقضاء، واحترام تام للحريات العامة وحقوق الإنسان، والتوزيع العادل للثروة، وضمان العيش الكريم لجميع المواطنات والمواطنين. وتعتبر فيدرالية اليسار أنه بدون تحقيق هذا الهدف الذي يضمن استقرار المجتمع وفعالية منظومته السياسية، لن تتمكن بلادنا من الخروج من دائرة التخلف والهشاشة، التي تكبل الطاقات الخلاقة لشعبنا، وتعيد إنتاج الاختلالات المجتمعية بما يرافقها من فساد واستبداد.

وتتمثل مقترحات التحالف في هذا المجال في ما يلي:

أ. الاصلاح الدستوري والسياسي:

مراجعة شاملة للدستور تؤسس لملكية برلمانية ولفصل حقيقي للسلط ولفعاليتها وتوازنها:

السلطة التشريعية:

1. تعزيز صلاحيات البرلمان في التشريع وفي المراقبة السياسية لأداء الحكومة والمؤسسات العمومية بدون استثناء.
2. مراجعة منهجية عمل مجلسي النواب والمستشارين بما يضمن تكامل عملهما وتطوير أدائهما.
3. تمكين لجان تقصي الحقائق في المجلسين من كافة وسائل العمل، وتفعيل خلاصات وتوصيات تقاريرها.
4. محاربة مظاهر الريع السياسي، ووضع حد لكل أنواع التبذير والامتياز.

السلطة التنفيذية:

5. توسيع صلاحيات الحكومة بما يجعلها مسؤولة مسؤولية كاملة عن تطبيق البرنامج الانتخابي المتعاقد عليه مع الناخبين، والإشراف على كل المرافق والمؤسسات العمومية، والتعيين والإقالة للموظفين السامين.
6. الإشراف على السياسة الخارجية وتطويرها بما يخدم المصالح العليا للبلاد، وفي مقدمتها الوحدة الترابية، والوحدة المغاربية، وتمتين علاقات التعاون والتضامن مع الدول الشقيقة والصديقة.
7. الربط الفعلي للمسؤولية بالمحاسبة في المؤسسات والمرافق العمومية، ومحاربة نهب المال العام بمتابعة كل المتورطين في الجرائم المالية والاقتصادية.
8. تخليق الحياة السياسية بالمراجعة الشاملة للقوانين الانتخابية، وتأسيس هيأة وطنية مستقلة للإشراف على الانتخابات، تتوفر على كل الصلاحيات الضرورية، ابتداء من التسجيل في اللوائح الانتخابية وتقطيع الدوائر إلى إعلان النتائج.

السلطة القضائية:

إن فيدرالية اليسار تعتبر الاستقلالية الفعلية للقضاء شرطا أساسيا لكل إصلاح حقيقي. ولذلك، تؤكد على ما يلي:
9. ضمان استقلالية و نزاهة القضاة وتحسين أوضاعهم، وتوفير و سائل وظروف عملهم المناسبة.
10. وضع المزيد من الآليات الضامنة لتسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية في الآجال المحددة بما فيها الأحكام الصادرة ضد الدولة وإداراتها ومؤسساتها العمومية والجماعات الترابية.
11. منح المجلس الأعلى للسلطة القضائية دورا تقريريا وحق القضاة في انتخاب رئيسه من بينهم، وجعل تركيبة المجلس أكثر توازنا وأكثر ضمانا لاستقلالية القضاء.
12. إعادة النظر في صيغة انتداب وتعيين أعضاء المحكمة الدستورية.
13. وضع آليات جديدة للتخليق، وخاصة عبر مسطرة جديدة للكشف عن ممتلكات القضاة وضمان تفعيلها، وتأمين وسائل متابعة الجمهور عن كثب للنشاط القضائي.

ب. الإدارة العمومية:

لتحديث الإدارة العمومية وتجويد عملها، وجعلها فعلا في خدمة المواطنين والمواطنات، يجب:

16. التعيين في مناصب المسؤولية باعتماد مبدأ الكفاءة المهنية والاستحقاق وفق معايير للترشيح علنية وشفافة وضامنة لتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء.
17. اعتماد مبادئ التدبير الحديث في التخطيط والتقويم والمراقبة والتحفيز والتشجيع على الاجتهاد والإبداع.
18. تسريع الرقمنة في كافة المرافق العمومية، خاصة على مستوى الإدارة الترابية، لتسهيل الحصول على الوثائق المطلوبة.
19. رد الاعتبار للغتين العربية والأمازيغية في كافة المرافق العمومية بما يتناسب مع وضعهما الدستوري، كلغتين رسميتين للبلاد.

ج. الإعلام العمومي:

20. دمقرطة الإعلام العمومي لجعله يعكس بصدق التعددية السياسية والثقافية للشعب المغربي.
21. إصلاح الإعلام السمعي البصري ليصبح أداة للتوعية ومحاربة الجهل والتطرف بكل أشكاله، ونشر القيم الإنسانية النبيلة.
22. ضمان استقلالية حقيقية لوسائل الإعلام، ودعمها بما يضمن الرفع من جودة إنتاجاتها.

د. الجهوية في خدمة الوحدة الوطنية:

23. وضع هيكلة جهوية حقيقية تتميز بالجمع بين توسيع صلاحيات الجهات، وتقوية روابط الوحدة الوطنية.

24. اعتبار الجهة قطبا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بتثمين ما تتوفر عليه كل جهة من موارد وطاقات، في تكامل خلاق مع باقي الجهات.

25. اعتماد كل جهة لنموذج تنموي مندمج ودامج، يضمن تثمين مؤهلات الجهة والاستجابة لحاجيات ساكنتها؛ في التعليم والصحة والتشغيل والسكن اللائق...

26. تمكين جميع الجهات من التوفر على كافة المرافق العمومية، من مؤسسات التعليم الجامعي، والمستشفيات الجامعية، والإدارات الجهوية لكل القطاعات الحكومية.

27. تعزيز مهام وأدوار الجماعات الترابية، والمجالس المنتخبة، بالحد من وصاية وزارة الداخلية عليها، وإرساء لا مركزية حقيقية.

تحالف فيدرالية اليسار

ⵜⴰⵃⴰⵍⴼⵜ ⵏ ⵜⵖⴻⴷⵔⴰⵍⵉⵜ ⴰⵙⵏⵙⵔ

Alliance de la fédération de gauche

رسالتنا في الإصلاح الاقتصادي

البرنامج الانتخابي

2021

65 إجراء

من أجل اقتصاد وطني تنموي ببعد اجتماعي

تعتبر فيدرالية اليسار أن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ترتبط ارتباطا وثيقا بالإصلاحات السياسية والدستورية، لأن فشل الاختيارات الاقتصادية المنتهجة طيلة العقود الماضية يعود بالأساس إلى طبيعة النظام السياسي الذي يفرض اختيارات استراتيجية بدون مشروعية ديمقراطية؛ اختيارات خاضعة، من جهة، لمصالح لوبيات الرأسمال الريعي الاحتكاري، ومن جهة أخرى، لإملاءات المؤسسات المالية الدولية.

إن الاختيارات الاستراتيجية للدولة يتم اعتمادها خارج البرامج الانتخابية للأحزاب التي تعاقدت بخصوصها مع المنتخبين، بل وحتى خارج التصريح الحكومي الذي توافقت حوله الأحزاب المشكلة للحكومة.

وهذا ما يفسر استمرارية الاختيارات الأساسية، التي توجهها إرادة بناء اقتصاد سوق يلعب فيه القطاع الخاص دور الفاعل الأساسي في التنمية؛ والتوجه نحو اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، على أساس التقسيم الدولي للعمل، حيث عملت الدولة على توجيه مجهودات الاستثمار والإنتاج لتلبية الطلب الخارجي بدل السوق الداخلية.

وقد بقيت هذه الاختيارات ثابتة إلى اليوم. فطيلة عقود، قامت الدولة بتعبئة موارد ضخمة وطبقت سياسات عمومية متعددة ومتنوعة لتحقيق هذه الأهداف. لكن عوض بناء اقتصاد سوق تسوده الشفافية والمنافسة، أصبح لدينا اقتصاد منخور بالفساد واحتكارات القلة المستفيدة من امتيازات الريع.

لقد استهدفت الدولة بناء اقتصاد يكون فيه القطاع الخاص رديفا للقطاع العام، وراهنت على أن يكون اقتصادا تنافسيا قادرا على الاستثمار، وخلق فرص الشغل، ينتج ويصدر، ويساهم في تحقيق التنمية والرفاه للمواطنات والمواطنين. بيد أن ما يلاحظ اليوم هو عجز القطاع الخاص المحلي على القيام بأدواره؛ حيث مازالت الدولة والقطاع العام يتحملان مجهود الاستثمار الوطني بنسبة 75%.

بالإضافة إلى ذلك، راهنت الدولة كثيرا على التصدير من خلال آليات تحفيزية ضريبية وغيرها، على أمل جعل المغرب موردا أساسيا في السوق الدولية. لكن هنا أيضا حصل عكس المأمول؛ حيث أصبحت التجارة الخارجية معرقلة للنمو بدل أن تكون محركا له، إذ يعاني الميزان التجاري المغربي من عجز هيكلي يتعدى 18% من الناتج الداخلي الإجمالي، الشيء الذي له انعكاسات على وتيرة نسب النمو.

إن فشل هذه الاستراتيجية أصبح اليوم واضحا، بالنظر إلى الأهداف التي كان المسؤولون عن هذه الاختيارات يسعون إلى تحقيقها. وقد كان وقع هذه الاختيارات سلبيا على كثير من مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، من إغلاق لعدة وحدات صناعية، وتراجع للنمو الاقتصاد الوطني، واختلال في الميزان التجاري لفائدة الدول التي تم التوقيع معها على اتفاقيات التبادل الحر، وتصاعد لنسبة البطالة، وتعميق للفوارق الاجتماعية والمجالية، واستقرار مؤشر التنمية البشرية في المراتب الدنيا لعقود من الزمن. وفي مقابل ذلك، يلاحظ تمركز الثروة في يد أقلية قليلة من رجال الأعمال الذين استفادوا من اقتصاد الريع، والإعفاءات الضريبية، والإجهاز على حقوق الطبقة العاملة. وقد عرت جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على هذا الفشل المريع وأبرزت بشكل واضح مدى الأزمة المركبة، خاصة في المجال الاجتماعي.

وقد تم الاعتراف رسميا بفشل النموذج التنموي الحالي. لكن، بالرغم من هذا الاعتراف، استمرت الدولة وحكومتها وإلى حدود اليوم في نهج نفس السياسات التي أدت إلى الفشل المعترف به. كما أن التوجهات الكبرى للنموذج التنموي المبشر به لن تحدث قطائع حقيقية مع النموذج الحالي، حيث استمرت الاختيارات الكبرى القديمة هي الموجهة له.

إن فشل النموذج التنموي هو في العمق فشل للاختيارات الأساسية المنتهجة، في إطار نظام سياسي أضاف إلى العجز في الديمقراطية عجزا في الفعالية. فهو لا يقوم فقط بفرض الاختيارات غير الملائمة وتنفيذها بتعويم للمسؤوليات وغياب تقديم الحسابات؛ بل هو غير قادر على استخلاص الدروس الضرورية من تجاربه الخاصة، سيما من إخفاقاته في تصحيح المسار من خلال تحديد الأسباب واستنتاج الخلاصات.

إن النموذج الاقتصادي المستقبلي لا يمكن أن يتطور إلا في إطار منظومة دستورية وسياسية تجمع بين المشروعية الديمقراطية للاختيارات والربط بين المسؤولية والمحاسبة، و بناء اقتصاد وطني في خدمة المواطن داخل مجتمع ديمقراطي متضامن.

I. أبرز سمات السياسة الاقتصادية الحالية:

- ضعف معدلات النمو السنوية.
- العجز الهيكلي للميزانية العامة.
- طغيان نفقات التسيير والدين العمومي داخل الميزانية العامة.
- ضغط كبير على الضريبة على الدخل.
- ضغط متزايد على الضريبة على القيمة المضافة.
- ضعف الاستثمار المحلي وخصوصا استثمارات القطاع الخاص وسوء توزيعه مجاليا.
- ضعف الاستثمارات الخارجية المنتجة.
- ضعف تنافسية المقاولات المغربية وتنامي عجز الميزان التجاري.
- عدم تحسين المناخ العام للاستثمار: القضاء، الإدارة، العقار، تكلفة بعض عوامل الإنتاج.
- تعميق الخصائص الريعية والشبه احتكارية للاقتصاد الوطني وتغول لوبيات الرأسمال الريعي.
- إنهاك وإضعاف المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- ضعف آليات وفعالية الاقتصاد التضامني والاجتماعي وهيمنة الاقتصاد غير المهيكل.

II. الحصيلة الحكومية خلال الفترة 2017 - 2021:

1. تذكير بالالتزامات الحكومية التي تعهد البرنامج الحكومي بتحقيقها خلال الولاية التشريعية 2016 - 2021:

1.1. المؤشرات الماكرو- اقتصادية:

ارتكزت اختيارات الحكومة من خلال برنامجها لفترة 2017 – 2021 على تحقيق هدف المحافظة على التوازنات الماكرو- اقتصادية، ومواصلة السياسات القطاعية المحددة سلفا. فحسب الحكومة، يسعى البرنامج الحكومي إلى توطيد أسس نمو اقتصادي قوي، مدمج ومستدام يروم تحقيق مؤشرات ماكرو- اقتصادية في أفق 2021 محددة كالتالي:

- تحقيق نمو اقتصادي ما بين 4,5% و5,5 %؛
- حصر عجز الميزانية في حدود 3%؛
- تسقيف مديونية الخزينة في 60% من الناتج الداخلي الخام؛
- تقليص نسبة البطالة إلى 8,5%.

2.1. السياسات الاقتصادية القطاعية:

لتحقيق هذه الأهداف الماكرو- اقتصادية، وعدت الحكومة بدعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي، وتحفيز الاستثمار، من خلال سبعة محاور:

أ. النهوض بالقطاع الصناعي والمقاولة؛

ب. مواصلة تعزيز الاستراتيجيات القطاعية الخاصة بالقطاعات المنتجة في مجالات الفلاحة والصيد البحري، والطاقات والمعادن؛

ج. مواصلة تأهيل التجهيز وتعزيز الاستثمار في البنيات التحتية واللوجيستيكية وتطوير منظومة النقل؛

د. النهوض بالصادرات المغربية؛

ه. إعطاء انطلاقة جديدة لقطاع السياحة؛

و. مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها الاقتصادية؛

ز. تيسير الولوج للعقار.

2. الحصيلة: ماذا تحقق بعد زهاء 5 سنوات من التدبير الحكومي؟

1.2. المؤشرات الماكرو- اقتصادية خلال الفترة 2017 – 2020:

- النمو الاقتصادي: عرف النمو الاقتصادي منحى تنازليا؛ حيث انتقل من 4,2% سنة 2017، إلى 3,1 % سنة 2018، و2,6 % سنة 2019. وعمقت جائحة كورونا، من جهة، والجفاف، من جهة أخرى، هذا المنحى ليسجل النمو الاقتصادي معدلا سلبيا بناقص 6,3% سنة 2020؛
- عجز الميزانية: لقد أخفقت التدابير الحكومية، حيث سجل العجز 3,8 % سنة 2017، وبلغ7,6% سنة 2020؛
- مديونية الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام: لم تحقق الحكومة وعدها، إذ بلغت هذه المديونية 65,1% سنة 2017، و75,3% سنة 2020؛
- المديونية العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام: 80,9% سنة 2017 و91,7% سنة 2020؛ (هذا المؤشر غير وارد في المعايير أعلاه لإصدار حكم)؛
- نسبة البطالة وهشاشة الشغل: لقد فشلت الحكومة في توفير الشغل بالمستوى الذي وعدت به. وهكذا، تفشت البطالة بنسبة 10,2% سنة 2017 و11,9% سنة 2020. كما انتقل معدل الشغل الناقص على المستوىالوطني من9,2 % سنة 2019 إلى10,7% سنة 2020، وبلغت نسبة القوة العاملة المتواجدة بالقطاع غير المهيكل زهاء 80%؛
- التجارة الخارجية: لا يزال الميزان التجاري يعاني من عجز هيكلي ليسجل أزيد من 18 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2019.

2.2. السياسات الاقتصادية القطاعية:

لقد أكدت الحكومة، من خلال برنامجها لفترة 2017 – 2021، على مواصلة السياسات القطاعية المحددة سلفا، دون الأخذ بعين الاعتبار خلاصات التقارير المتعددة المتعلقة بتقييم هذه السياسات، ودون أي رؤية شمولية ومندمجة، تروم ضمان الالتقائية والتفاعل بين كل السياسات القطاعية.

فقد جاء البرنامج الحكومي القطاعي في معظمه في شكل مقترحات عامة، خالية من أي أرقام ومؤشرات يمكن الارتكاز عليها لتتبع وتقييم إنجاز المشاريع المرتبطة بها. فالقليل من الأهداف المرقمة هي التي تتوفر بخصوصها معطيات كافية يمكن اللجوء إليها لإجراء تقييم موضوعي لما تم إنجازه مقارنة مع ما تم الوعد به.

وتبين الأرقام القليلة المتوفرة أن النتائج بعيدة كل البعد عن الأرقام المستهدفة. فعلى سبيل المثال، من أصل 15 سدا كبيرا مقترحا إنجازه بين 2017 و2021، لم يتم بناء سوى 6 سدود (4 سنة 2018 و2 سنة 2019)، حسب ما جاء في عرض رئيس الحكومة أمام مجلس النواب بتاريخ 27 يناير 2020. كما أن البرنامج الأخضر الذي كان من المفروض أن يؤمن غذاء المغاربة ظل بعيدا عن تحقيق الأمن الغذائي باعتباره هدفا استراتيجيا، وبقي اللجوءُ إلى الاستيراد الملاذَ الأساسي لتأمين تزويد السوق الداخلية بالمواد الغذائية الأساسية.

وبخصوص برنامج تسريع المخطط الصناعي الذي عولت عليه الحكومة، لخلق 500000 منصب شغل بين 2014 و2020، يلاحظ تضارب كبير في الأرقام المتعلقة بحصيلته ما بين المندوبية السامية للتخطيط، التي تقدم أرقاما جد متواضعة، ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، التي تقدم أرقاما تجاوزت الأهداف المسطرة. والمؤكد أن القطاع الصناعي لا يزال يعاني من هشاشة الشغل، حيث يسجل فقدانه لعدد لا يستهان به من المناصب؛ إذ فقد القطاع الصناعي، بما فيه الصناعة التقليدية، 37000منصب سنة 2019 و 48000 منصب شغل بين الثلاثة أشهر الأولى لسنة 2020 والثلاثة أشهر الأولى من سنة 2021.

ومن زاوية أخرى، تم تسجيل تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة من 24 % إلى 18 %، حسب تصريح لرئيس الحكومة بتاريخ 05 أبريل 2019.

ويستمر الاقتصاد غير المهيكل في الحضور القوي داخل الاقتصاد المغربي، حيث لا زال يشكل حوالي 30% من الناتج الداخلي الخام ويساهم بحوالي 80% من إجمالي العمالة في المغرب، كما يحرم الاقتصاد غير المهيكل خزينة الدولة من حوالي 90 مليار درهم في السنة.

ويعرف البرنامج المتعلق بتنزيل وتسريع مخططات الطاقات المتجددة اختلالات عميقة أدت إلى تسجيله تأخرا في الإنجاز، حيث إنه في متم 2020، لم تساهم الطاقات المتجددة إلا بنسبة 36,8 % عوض 42% المستهدفة في البرنامج الحكومي. وبالإضافة إلى ذلك، يسجل المخطط ارتفاعا في تكلفة إنتاج الطاقة، مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الكهرباء بالنسبة إلى المواطنين والمقاولة على حد سواء.

وبصورة عامة، يتبين، من خلال مقارنة النتائج المستهدفة من طرف البرنامج الحكومي مع النتائج المحققة إلى حدود نهاية سنة 2020، أن البرنامج الحكومي فشل في تحقيق الهدف الرئيسي الذي وعد به وهو تحسين المؤشرات المتعلقة بالتوازنات الماكرو- اقتصادية، كما أخفق على مستوى السياسات الاقتصادية القطاعية.

وقد عمقت جائحة كوفيد 19، من جهة، والجفاف الذي عرفه المغرب سنة 2020، من جهة أخرى، هذه المؤشرات بشكل جلي. وكشفت هاتان الآفتان عن عمق هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات، الذي عرف تأزما ملحوظا خلال هذه السنة، والقطاع غير المهيكل، والقطاع الفلاحي الذي لم يحقق النتائج المنتظرة من مخطط المغرب الأخضر رغم الإمكانيات الكبيرة المرصودة له.

III. بدائلنا:

إن الإصلاحات الاقتصادية المنشودة المرتكزة على الإصلاح السياسي تهدف إلى بناء اقتصاد تنموي ببعد اجتماعي مؤطر وفق طموح ورؤية واضحتين وإجراءات محددة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

أ. طموحنا:

اقتصاد وطني في خدمة المواطن ومجتمع ديمقراطي متضامن.

ب. رؤيتنا:

اقتصاد منتج، مختلط، دامج، تنافسي، يدمج الأبعاد والتوازنات البيئية في كل السياسات العمومية، ويهتم بحقوق وكرامة المواطنات والمواطنين.

ج. إصلاحاتنا الاقتصادية:

بالإضافة إلى مدخل الإصلاحات السياسية التي تعتبر أساسية لكل إصلاح اقتصادي، ترتكز الإصلاحات الاقتصادية الجوهرية على محورين أساسيين يتعلقان باتخاذ إجراءات استعجالية لإيقاف النزيف والتأسيس لمرحلة ما بعد كورونا، وبإجراءات هيكلية تتعلق بإصلاحات في العمق على المدى المتوسط والمدى البعيد.

- إجراءات استعجالية لإيقاف النزيف والتأسيس لمرحلة ما بعد الجائحة:

لقد خلفت جائحة كوفيد 19 آثارا عميقة على الاقتصاد الوطني تتطلب اتخاذ إجراءات مستعجلة ومحددة وهادفة. فقد أظهرت هذه الجائحة الدور الاستراتيجي للدولة ومهامها الحيوية في تحقيق ما يمكن تسميته بثلاثية السيادة الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي، والتنمية المستدامة. وهذا يتطلب إعداد مخطط شامل للنهوض بجميع القطاعات؛ وعلى رأسها القطاعات الاجتماعية، مع ضرورة إحداث القطائع مع الممارسات السائدة، وتفكيك أسس الريع والفساد، وإرساء أسس الدولة الاجتماعية.

إن الوضع الحالي يستلزم انتهاج سياسة قوية لإنعاش الاقتصاد الوطني، مبنية على الطلب الداخلي، والاستثمار العمومي، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة. وأصبح الإصلاح العميق للنظام الضريبي يفرض نفسه ليصبح نظاما منصفا وعادلا وذا مردودية.

ومن أجل ذلك، نقترح الإجراءات الاستعجالية التالية:

1. إحداث ضريبة تضامنية لمحاربة مخلفات كوفيد 19؛
2. رفع الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمواد الكمالية؛
3. معالجة مشكل تراكم ديون الكراء بالنسبة لأصحاب المهن التي توقفت أنشطتها، وتوقفت بالتالي مداخيلها خلال الجائحة؛
4. دعم طلب الأسر وتعزيز القدرة الشرائية للشرائح الدنيا والمتوسطة، من خلال:
5. استمرار صندوق كوفيد في دعم كل المواطنات و المواطنين فاقدي الشغل خلال الجائحة؛
6. خفض الضريبةعلى القيمة المضافة بالنسبة للمواد الأساسية؛
7. خفض نسب الفائدة على قروض الأسر ووقف سداد الديون بالنسبة لمن فقدوا الشغل؛
8. خفض الضريبة على المداخيل الصغرى والمتوسطة.

• على المدى المتوسط والمدى البعيد: وضع أسس اقتصاد مختلط، منتج، ومتضامن

يرتكز برنامجنا الاقتصادي على وضع أسس اقتصاد وطني مختلط، منتج، ومتضامن، واعتبار القطاع الصناعي مركزا أساسيا لكل تنمية اقتصادية واجتماعية، عبر بناء صناعة وطنية حديثة وتنافسية؛ تستجيب لحاجيات المواطنات والمواطنين المغاربة، وتستفيد مما تتيحه الأسواق الخارجية، وضمان الالتقائية بين المخططات القطاعية؛ من خلال حضور استراتيجي للدولة، والمؤسسات العمومية، والجماعات الترابية، عبر الاستثمار العمومي، وتثمين المنتوج الوطني، وحمايته من المنافسة غير الشرعية، وإصلاح منظومة تمويل الاقتصاد الوطني، وضمان استقلالية القرار الاقتصادي الوطني.

إن من شأن هذه الأسس المهيكلة للاقتصاد الوطني أن تؤدي إلى خلق الثروة الوطنية، وأن تعيد الاعتبار إلى القطاعات والخدمات العمومية، بتجويد أدائها ورفع إنتاجيتها، لتلبية احتياجات المواطنين والمواطنات بخصوص الشغل والتعليم والصحة، والنقل...

وهذا يتطلب بلورة مخطط وطني شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ينطلق من رؤية استراتيجية تستند على اختيارات قطاعية ومجالية واضحة، وتستحضر مختلف أقطاب الاقتصاد المغربي، وتحرص على ضمان تكاملها وانسجامها.

تنويع الاقتصاد المغربي من خلال ثلاثة أقطاب وضمان تكاملها وانسجامها:

القطاع العام، القطاع الخاص، والقطاع الاجتماعي والتضامني.

القطاع العام:

9. إيلاء العناية الكاملة للقطاع العمومي وحمايته من التدمير والإفساد الممنهج، ورد الاعتبار لمؤسساته لتستعيد أدوارها الطبيعية في قيادة أوراش التنمية الشاملة.
10. إعادة النظر في برنامج الخوصصة وكذا برنامج التدبير المفوض على ضوء تقييم شامل وموضوعي للتجربة السابقة على مستويات المالية العمومية، الشغل، وتنافسية الاقتصاد الوطني.
11. تعزيز مبدأ تدخل الدولة في بعض القطاعات الإستراتيجية، كالماء والطاقة.

القطاع الخاص:

12. توفير المناخ والشروط الكفيلة بتسهيل مساطر الاستثمار بما يضمن الشفافية والتنافسية للمساهمة في خلق فرص الشغل وتقوية الإنتاج الوطني.
13. توفير البنيات التحتية الأساسية في مناطق صناعية وخدماتية مجهزة بأثمنة مشجعة بعيدا عن المضاربات العقارية.
14. خلق وكالة عقارية مختصة مهمتها توفير رصيد عقاري متوجه للاستثمار وبكلفة معقولة.
15. تشجيع القطاعات الأكثر تشغيلا لليد العاملة في الفلاحة والصيد البحري والصناعة والخدمات.
16. تقوية دور المراكز الجهوية للاستثمار لتصبح فعلا بمثابة الشباك الوحيد، مع تزويدها بكل السلط اللازمة وكذلك بالموارد البشرية الكفأة والوسائل التقنية.
17. إقرار سياسة تعاقدية بين مكونات الاقتصاد الوطني من قطاع عام وقطاع خاص وتضامني وبين جماعات محلية ومؤسسات التكوين والبحث، على أساس شراكة واضحة المعالم.
18. تفعيل مقتضيات القوانين المنظمة للعلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، كمدونة الشغل وقانون حماية الملكية الفكرية وقانون المنافسة.
19. تشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة من خلال:
    - تسهيل الولوج للقروض بفوائد معقولة؛
    - تسهيل الولوج للصفقات العمومية من خلال نسب في كل ضريبة على الشركات.
20. مصاحبة قطاع التجارة من أجل تحديث هياكله لمواجهة المنافسة، والعمل على خلق تعاونيات تجارية.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الاقتصاد الاجتماعي:

21. تنمية الاقتصاد الاجتماعي وإنعاشه من خلال برنامج وطني للنهوض بهذا القطاع لما له من أهمية في خلق مناصب شغل قارة.
22. تنظيم القطاعات غير المهيكلة في اتجاه دمجها التدريجي؛
23. إيجاد الآليات العملية للإدماج التدريجي للاقتصاد غير المهيكل.

الاقتصاد التضامني:

24. تشجيع القطاع التضامني وتنميته وإعطاؤه الوسائل القانونية والمالية والرمزية، باعتباره قطاعا اقتصاديا خالقا للثروة ولدوره في مواجهة الحاجيات غير الملباة.

وضع حد لاقتصاد الريع:

25. محاربة اقتصاد الريع ومنع جميع أنواعه من امتيازات ورخص واحتكارات واستغلال للنفوذ.
26. محاربة مظاهر الريع بإنهاء العمل بنظام الرخص في قطاعات النقل والمناجم والمقالع والصيد البحري والمياه المعدنية.
27. إعادة النظر في سياسة التدبير المفوض بما يحمي مصالح المواطنات والمواطنين ويحافظ على المال العام.
28. إيقاف العمل بالنصوص التمييزية لـ"خدام الدولة"، عملا بمبدأ المساواة بين المواطنين.
29. اتخاذ إجراءات قوية لمحاربة الفساد ونهب الأموال العمومية
30. فصل السلطة المالية عن السلطة السياسية.

• إقرار مخطط اقتصادي واجتماعي وبيئي وطني وشمولي:

31. تعويض المخططات القطاعية بمخطط وطني شامل وكامل، وبمنهجية تشاركية تحرص على إدماج وتمثيلية كل الطاقات والكفاءات الوطنية في مسلسل التحضير والمصادقة والتنفيذ؛
32. وضع تصورجديد للأولويات في مجالات السياسات الفلاحية والصناعية والخدماتية؛
33. إقرار برنامج مستعجل لتجاوز التأخر الرقمي لبلدنا، وتضييق الهوة الرقمية الداخلية بتسهيل الولوج الى العالم الرقمي لأغلب المواطنين؛
34. الرفع من الطلب العمومي وخصوصا الاستثمار العمومي، على اعتبارالانخفاض الحاد الذي سيعرفه استثمار القطاع الخاص المحلي، وكذا الاستثمار الخارجي المباشر،ويمكن استعمال جزء من المديونية المحلية لتمويل بعض الاستثمارات بشراكة مع الدولة، والبدء بإعادة تشغيل مصفاة سامير؛
35. إعطاءالأهمية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، في القطاعين الصناعي والخدماتي المرتبط بالصناعة.

الاستثمارات العمومية:

36. مراجعة الأولويات في الاستثمارات العمومية، خاصة في اتجاه الملاءمة مع حاجيات الأغلبية الساحقة من المواطنات والمواطنين في البوادي والمدن، وخلق مناصب الشغل؛
37. إدماج موارد الأوقاف لتمويل الخدمات العمومية الأساسية، وتوجيه استعمال الوعاء العقاري للأوقاف لإنشاء مشاريع استثمارية عمومية ذات طابع اجتماعي (المدارس، الجامعات والمعاهد، المستشفيات، دور المسنين،...).

• دعم العرض وخصوصا إنتاج المقاولات الصغيرة والمتوسطة:

38. توفير شروط اقتصاد سوق حقيقي ودعم "المقاولة المواطنة"؛
39. دعم مباشر أو تسهيل الولوج للقروض بنسب تفضيلية، وخلق ميكانيزمات خاصة تستهدف هذه الفئة من المقاولات؛
40. اشتراط دعم المقاولات بالمسؤولية الاجتماعية، واحترام قانون الشغل، وخلق فرص العمل اللائق؛
41. إقرار مبدأ التفضيل الوطني وإلزامية إشراك المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الصفقات العمومية.

- دعم الطلب وتوسيع السوق الوطنية بالنهوض بالطبقة الوسطى من خلال:

42. سياسة للمداخيل تروم تحسين المداخيل المباشرة وغير المباشرة؛
43. سياسة جبائية تخفف العبء الضريبي على الفئات الوسطى والفقيرة من المواطنين؛
44. سياسة ولوج ملائمة للقروض من أجل السكن والتجهيز المنزلي.

- إعادة النظر في مسلسل الانفتاح على الخارج وحماية المنتوج المغربي:

45. الحد من استيراد المواد الكمالية والمواد المنافسة للمنتوج المغربي، سواء بالزيادة في حقوق الجمرك على هذه المواد، أو استعمال الآليات غير الجمركية للحماية، أو تلك المتاحة من طرف منظمة التجارة الدولية؛
46. تدشين صيرورة إعادة النظر في اتفاقات التبادل الحر وإعادة المفاوضات الشاملة القائمة حولها على قاعدة انفتاح انتقائي ومفكر فيه؛
47. صياغة أنظمة حماية ذكية وفق رؤية استراتيجية للاقتصاد الوطني ومصالح المنتجين والمستهلكين في إطارالعولمة؛
48. تأهيل النظام الإنتاجي الوطني وتقديم "عرض المغرب" التنافسي والمتنوع؛
49. تقوية الكفاءات الوطنية في مجال المفاوضات الدولية.

- مأسسة وتجويد الحكامة الاقتصادية والمالية:

50. التنصيص دستوري على إخضاع التوازنات الماكرو-اقتصادية لمتطلبات التوازنات الاجتماعية والبيئية؛
51. التنصيص في الدستور على "قاعدة ذهبية" جديدة، هي قاعدة السيادة الوطنية على السياسات العمومية واستقلالها بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية؛
52. إعادة تعريف شروط "استقلالية" بنك المغرب، والسياسة النقدية وسياسة الصرف؛
53. بلورة معايير جديدة وإعادة تحديد مضمون وشروط تخفيض عجز الميزانية وتدبير المديونية العمومية بشكل أمثل ومحاربة التضخم؛
54. إبراز المحددات الاجتماعية والمجالية والبيئية، إضافة إلى المعايير المالية والاقتصادية، في منهجية اختيار أي مشروع استثماري؛

55. توفير شروط اقتصاد سوق حقيقي، عبر تشريعات وقوانين تضمن التنافس الشفاف بين الفاعلين، وتفعيل سلطة الضبط والحكامة وترسيخ نزاهة المحاكم التجارية ومصداقية مجلس المنافسة.

• إصلاح أنظمة تمويل الاقتصاد:

56. إصلاح القطاع البنكي ومؤسسات التمويل الأخرى لخلق أفضل شروط الشفافية والمنافسة؛
57. خلق بنك عمومي لتسهيل ولوج المقاولات الصغيرة والمتوسطة للتمويل؛
58. إصلاح جديد وشامل لمدونة الصفقات العمومية، وعقلنة النفقات العمومية؛
59. بلورة مخطط لتحويل الديون العمومية الداخلية إلى استثمارات.

• إصلاحات جبائيه، هيكلية، فعالة ومنصفة:

إن من شأن القيام بإصلاحات جبائيه عميقة أن يساهم في تعزيز موارد الخزينة، وتحقيق نظام ضريبي منصف وعادل وذي مردودية، وذلك من خلال:

60. توسيع الوعاء الضريبي ومحاربة الغش والتهرب الضريبي؛
61. إعادة النظر في نظام التحفيزات الضريبية، وتطهير مجموع منظومة النفقات الجبائية بعد فحص الإعفاءات المعنية؛
62. إحداث ضريبة تصاعدية على الثروة وعلى الإرث الكبير؛
63. مواءمة الضريبة على مداخيل العمل مع الضريبة على مداخيل الرأسمال، بتوحيد نظام التضريب على كل المداخيل كيفما كان أصلها، والرفع التدريجي من عدد أشطر الضريبة على الدخل، ومصاحبته بتصاعدية أقوى على المداخيل العليا؛
64. ضبط صارم لقواعد احتساب الضريبة على الشركات، بهدف محاربة التملص الضريبي، وتوسيع وعاء هذه الضريبة، مع إقرار نسب خاصة بالنسبة إلى الشركات التي توجد في وضع شبه احتكاري، والشركات التي لا تتعرض للمنافسة الخارجية؛
65. إقرار ضرائب جهوية وبيئية لإنجاح الجهوية "المتقدمة" والمحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية في إطار الإنصاف والتضامن.

تحالف فيدرالية اليسار
ⴰⵎⵓⵏⵉ ⵏ ⵜⵖⵣⴰⵏⵉⵡⵉⵏ ⴰⵙⵎⵓⵔⵉ
Alliance de la fédération de gauche
رسالتنا في إصلاح
الأوضاع
الاجتماعية
البرنامج الانتخابي
2021

65 إجراء

من أجل إصلاح اجتماعي حقيقي يقطع مع الفساد والريع ويقلص الفوارق ويضمن التماسك المجتمعي

إن القراءة الموضوعية للأوضاع الاجتماعية ببلادنا تؤكد هول الفوارق الاجتماعية بين فئة قليلة تستحوذ على خيرات البلاد وأغلبية عظمى من المغاربة تعاني من الهشاشة والفقر. وهي نتيجة حتمية للاختيارات الرسمية المتبعة في هذا المجال؛ هذه الاختيارات المرتهنة للتوصيات الخارجية والتوازنات المالية على حساب إقرار تنمية اجتماعية حقيقية.

وقد ولّدت هذه الأزمة الاجتماعية المركبة ظواهر خطيرة؛ كالإجرام، وتفشي مظاهر التفكك، وارتفاع نسبة البطالة خصوصا في أوساط الشباب وحاملي الشهادات العليا، ما أدى إلى استفحال مظاهر الفقر والهشاشة، سواء بالوسط الحضري أو القروي.

كل هذا في ظل تفشي الفساد الاقتصادي والسياسي، الذي يزيد من استفحال هذه الأزمة، ويقف عائقا أمام أي محاولة لتجاوزها، خصوصا في ظل غياب الإرادة الرسمية للقيام بأي إصلاح اجتماعي حقيقي.

وقد دقت الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدها المغرب،في الريف وجرادة وزاكورة وغيرها من المناطق، ناقوس الخطر إزاء هذه الأزمة، دون أن تجد آذانا صاغية لالتقاط عناصرها والعمل على تجاوزها، بل إن الدولة استمرت في اختياراتها اللاشعبية، التي لا تأخذ الرأسمال البشري،الذي يعتبر أهم رأسمال، بعين الاعتبار، بل تعتبره مجرد حلقة في إعادة إنتاج نفس البنية الاجتماعية.

كما عرت جائحة كورونا على هول الأزمة الاجتماعية الخانقة التي يعيشها المغرب، ومستوى الهشاشة والفقر اللذين أصبحا العنوان البارز لمغرب اليوم، خصوصا مع ما نتج عن أزمة كورونا نفسها، والتي زادت الأوضاع الاجتماعية هشاشة، وزادت الفئة الواسعة من المغاربة فقرا في مقابل فئة قليلة استغلت هذه الأزمة لتراكم ثروات فوق ثرواتها على حساب معاناة المواطنات والمواطنين.

إن استحضار التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية، والانسحاب التدريجي للدولة من تقديم الخدمات العمومية للمواطنات والمواطنين وتفويتها للقطاع الخاص، إما بشكل مباشر أو عبر الشراكات، كلها أسباب عمقت الفوارق الاجتماعية والمجالية.

لـذا، فإننـا، في فيدراليـة اليسـار، نـرى أن إصـلاح الأوضـاع الاجتماعيـة مدخـل أسـاسي لأي تنميـة شـاملة ومسـتدامة، وأن أي رؤيـة لهـذه التنميـة الشـاملة يجـب أن تجعـل المواطنـات والمواطنـين منطلقهـا وهدفهـا. ونؤكـد هنـا عـلى دور الدولـة المسـؤولة اجتماعيـا في ضـمان التوازنـات الاجتماعيـة وممارسـة سـلطتها عـلى أسـاس مبـدأي المسـاواة والإنصـاف، والقطـع الفعـلي مـع الفسـاد والـري. إن أي إصـلاح اجتماعـي حقيقـي لا بـد أن يسـتهدف تأمـين الحـق في الخدمـات العموميـة المجانيـة والجيـدة للجميـع، وإقـرار أنظمـة الحمايـة الاجتماعيـة المسـتدامة والشـاملة لـكل الفئـات الاجتماعيـة وخـلال مختلـف مراحـل حيـاة المواطنـات والمواطنـين، باعتبارهاأهـم آليـات إعـادة التوزيع وتقليـص الفوارق والإدماج الاجتماعي وبناء التماسـك المجتمعي.

وسـنتوقف، في هـذه الرسـالة، عنـد أربعـة قطاعـات أساسـية؛ وهـي الشـغل والتعليـم والصحـة والسكن.

I. الشـغل والتشغيل:

يعتـبر الشـغل مـن أهـم الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة، كـما يعتـبر المدخـل الأسـاسي لباقـي الحقـوق؛ فهـو أسـاس الحيـاة الكريمـة، خصوصـا في ظـل نظـام مغـربي تبعـي، يعمـل، بنـاء عـلى توجيهـات المؤسسـات الماليـة المانحـة، عـلى خوصصـة كل الخدمـات الاجتماعيـة، مـن صحـة وتعليـم وسـكن. وبالتـالي، فـلا منفـذ للاسـتفادة مـن هـذه الخدمـات إلا مـن خـلال هـذا الحـق الـذي تنص عليه المواثيـق الدولية والوطنية.

ولتشريـح واقـع التشـغيل بالمغـرب، نسـتحضر مجموعـة مـن المـؤشرات، وعـلى رأسـها مـؤشر البطالـة. فقـد سـجلت الأرقـام الرسـمية الصـادرة عـن المندوبيـة السـامية للتخطيـط لسـنة 2020 نسـبة 11.9%، ب 1.429.000 معطـل. وتـزداد هـذه النسـبة حسـب النـوع، حيـث سـجلت في أوسـاط المـرأة المغربيـة 16.2 بالمئـة، وكذلـك حسـب المسـتوى التعليمـي، حيـث سـجلت في صفـوف حاملي الشـهادات الجامعية نسـبة 18.5%.

وإذا كان الوسـط الحـضري يسـجل النسـبة الأكـبر ب 15.8%، فـإن قطـاع الفلاحـة لوحـده فقـد 273 ألـف فرصة عمل لوحده.

وقـد بلـغ عـدد عـمال المتوقفـين عـن العمـل 808 ألـف و199 عامل مـن القطـاع الخـاص، من أصل 2.2 مليـون عامـل بنسـبة 31%. وهو ما يؤكد هول الأرقام بالنسـبة للتشـغيل بالمغرب اليوم.

إن هـذه الأرقـام الرسـمية لا تعكـس واقـع الحـال، الـذي يعـد أسـوأ بكثـير مـما يـصرح بـه، خصوصا باسـتحضار الطريقة التي يتم من خلالها حساب نسـبة البطالة.

وبالعودة إلى واقع سوق الشغل نفسه، يظهر أن واقع التشغيل بالمغرب يعتبر من بين الأسوأ على الصعيد العالمي. فحسب الأرقام الرسمية دائما، والصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، فإن أزيد من 1.270.000 يشتغلون شغلا ناقصا، سواء الشغل الناقص المرتبط بعدد ساعات العمل أو الشغل الناقص المرتبط بالدخل غير الكافي للشغل أو عدم ملاءمة الشغل مع المؤهلات والتكوين. فقد سجلت سنة 2020 حوالي 655 ألف شخص يشتغلون شغلا ناقصا مرتبطا بعدد ساعات العمل، وحوالي 616 ألف شخص مرتبطين بالنوع الثاني من الشغل الناقص؛ أي أولئك الذين يشتغلون بدخل غير كاف أو يشتغلون شغلا لا يلائم مؤهلاتهم وتكوينهم، حيث يمثل الشغل الناقص 10,7% على المستوى الوطني.

ويمكن تلخيص أهم الاختلالات التي يعرفها مجال الشغل والتشغيل في مايلي:

- ضعف انعكاس نسبة النمو على خلق فرص الشغل، حيث إن نقطة واحدة من نسبة النمو لا تخلق سوى 26700 منصب شغل؛
- ضعف كبير في نسبة النشيطين، خاصة في أوساط الشباب والنساء؛
- ارتفاع مستوى البطالة في أوساط النساء والشباب، خاصة حاملي الشهادات، وارتفاع مستوى الشغل الناقص؛
- هشاشة العلاقات الشغلية وعدم احترام قانون الشغل؛
- ضعف نسبة التغطية الاجتماعية.

وتؤكد وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثاني من سنة 2021 هذا الوضع. فقد انتقل معدل البطالة من 12,3% إلى 12,8% على المستوى الوطني، ومن 15,6% إلى 18,2% بالوسط الحضري، ومن 7,2% إلى 4,8% بالوسط القروي. ويبقى هذا المعدل مرتفعا لدى الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة (30,8%) والأشخاص الحاصلين على شهادة (20,4%) والنساء 15,9%)).

وبلغ عدد النشيطين المشتغلين في حالة الشغل الناقص المرتبط بعدد ساعات العمل 470.000 شخص على المستوى الوطني، مسجلا نسبة 4,3% كمعدل الشغل الناقص المرتبط بعدد ساعات العمل. كما بلغ عدد النشيطين المشتغلين في حالة الشغل الناقص المرتبط بالدخل غير الكافي أو بعدم ملاءمة الشغل مع المؤهلات 529.000 شخص (4,9%). وفي المجمل، بلغ حجم السكان النشيطين المشتغلين في حالة شغل ناقص بشقيه 999.000 شخص على المستوى الوطني، وانتقل معدل الشغل الناقص من 13%إلى 9,2%، من 12,2% إلى 8,9% بالوسط الحضري، ومن 14,1% إلى 9,5% بالوسط القروي.

وعرف معدل الشغل،من جهته، ارتفاعا من 39,3% إلى 40,2% على المستوى الوطني (0,9+ نقطة). ولقد ارتفع من 46,0% إلى 50,4% في الوسط القروي، وانخفض من 35,6% إلى 34,9% في الوسط الحضري. وارتفع من 61,8% إلى 62,2% بين الرجال (0,4+ نقطة) ومن 17,5% إلى 18,9% بين النساء (1,4+ نقطة). ومع ذلك، لا يزال هذامعدلا دون المستوى المسجل قبل الجائحة (42,1% في الفصل الثاني من سنة 2019).

اقتراحاتنا:

1. خلق مراكز جهوية للشغل والتكوين والتأهيل تجمع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين وممثلي التعليم العالي والتكوين المهني من أجل تنسيق واقتراح وتقييم سياسات التشغيل على مستوى الجهات.
2. خلق مناصب شغل في الوظيفة العمومية لمواجهة الخصاص في مختلف القطاعات والمجالات الاجتماعية.
3. إصلاح هيكلي لمنظومة التربية تواكب التحولات التي يعرفها العالم خاص في مجال الرقمنة.
4. مواكبة الشباب المعطل وتأهيلهم ومساعدتهم على إيجاد مناصب الشغل.
5. تخصيص منحة تقدر ب 70% من الحد الأدنى للأجر لمدة ستة أشهر لفائدة الشباب الباحثين عن الشغل.
6. دعم ومواكبة الجماعات المحلية من أجل وضع برامج محلية لخلق مناصب الشغل للشباب.
7. إصلاح الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات لتحقيق أهدافها.
8. تشجيع الشباب على خلق تعاونيات ودعمهم في كل مراحل الإنتاج والتسويق من أجل ضمان الاستمرارية.
9. تشجيع خلق المقاولات للباحثين عن الشغل من خلال تقديم التسبيقات بدون فائدة والإعفاء من الأعباء الاجتماعية لمدة 24 شهرا.
10. خلق صندوق للتضامن لتشجيع النساء على خلق مقاولاتهن.
11. فرض احترام قانون الشغل، وبالخصوص فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور وعدد ساعات العمل والحريات النقابية وحق التنظيم.

12. المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمجال الشغل.
13. الرفع من الحد الأدنى للأجور ليصل إلى 3000 درهم وتوحيده في القطاعين الصناعي والفلاحي.
14. تفعيل السلم المتحرك للأجور والرفع الدوري لمعاشات المتقاعدين بالموازاة مع ارتفاع نسبة النمو و كلفة المعيشة.
15. إعادة النظر في شبكة الأجور بالوظيفة العمومية بما يضمن تقليص الفوارق الصارخة وتحسين الأوضاع الاجتماعية لفئات واسعة من الموظفين.
16. احترام حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وإدماجهم في مناصب الشغل وخلق صندوق للإدماج المهني يسهم في مساعدته على بناء مشاريع.
17. مأسسة الحوار الاجتماعي من خلال قانون إطار وإنشاء مؤسسة قارة للحوار الاجتماعي.
18. ربط الحوافز الضريبية للمقاولات بالمسؤولية الاجتماعية وباحترام شروط العمل اللائق وخلق مناصب جديدة للشغل.

II. التربية والتكوين:

تعتبر فيدرالية اليسار التعليم قاطرة للتنمية الشاملة، من دونها لا يمكن للمغرب أن يخرج من دوامة الأزمات المركبة التي يعيشها على جميع المستويات. وهو ما يتطلب إصلاحا شاملا للمنظومة التربوية، التي لم يعد ممكنا التستر على التعثر الذي تعيشه، والذي يظهر بجلاء من خلال تفشي العديد من الظواهر التي أصبحت تدق ناقوس الخطر حول منظومتنا القيمية ككل، حيث تزايد العنف المدرسي (والذي أصبح يوجه حتى لنساء ورجال التعليم)، وانتشر الإدمان على المخدرات، فضلا عن تراجع المردود التعليمي بمختلف مستويات التعليم.

كل هذا في ظل فشل برامج الإصلاح المتوالية، آخرها الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، التي حملت تراجعات خطيرة على مجموعة من المكتسبات، على رأسها ضرب مجانية التعليم، وهو ما أكده القانون الإطار، وكذلك اعتماد التشغيل بالتعاقد، الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي لفئة واسعة من نساء ورجال التعليم، ويكرس للهشاشة وعدم التكافؤ داخل المنظومة التعليمية، دون أن ننسى تجميد وضعية مختلف فئات الشغيلة التعليمية ورفض الاستجابة لمطالبها العادلة والمشروعة.

ولكي نكشف عن هذا الوضع المتأزم الذي يعيشه قطاع التعليم، نستحضر بعض المؤشرات:

- استمرار نسبة الأمية فوق 30%؛
- استمرار الأرقام المهولة بخصوص الهدر المدرسي، والذي سجل سنة 2020 أزيد من 304000 تلميذا وتلميذة؛
- غياب الاستمرارية بين التعليم الأساسي والتعليم العالي؛
- 11% فقط من المتمدرسين الإجماليين يلتحقون بالجامعة؛
- حولي نصف الطلبة الجدد يغادرون الجامعة دون شهادة؛
- حصة التعليم الأولي العمومي لا تمثل إلا 13% مقابل التقليدي والخاص؛
- حوالي ثلث الأطفال لا يلتحقون بالتعليم الأولي؛
- الخصاص المهول في الأطر التربوية؛
- الإيواء الجامعي لا يوفر سوى 12% من السكن لما يزيد عن 240000 طالب وطالبة.

اقتراحاتنا:

19. إصلاحات سياسية عميقة ونسقية للتعليم باعتباره استثمارا استراتيجيا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وربطه بالإصلاح الشامل للبلاد.
20. إرساء أسس مدرسة موحدة وموحدة لبناء التماسك المجتمعي.
21. اعتماد برنامج وطني متعاقد عليه لإنقاذ المدرسة والجامعة العموميتين وإشراك كل الفاعلين في أي رؤية إصلاحية لمنظومة التربية والتكوين، من أجل خلق تعبئة حول التعليم العمومي وضمان الانخراط والالتزام الجماعي بمشروع الإصلاح.
22. تفعيل شعار التعليم أولوية وطنية عبر الرفع من الميزانية المخصصة للقطاع.
23. التعميم الفعلي للتعليم العمومي وضمان جودته ومجانيته للجميع.
24. إصلاح المضامين والمناهج التربوية على مستوى المهارات والقيم والمكتسبات المعرفية والسلوكية، من أجل مدرسة مرسخة لقيم الحداثة والعقلانية والقيم الوطنية والإنسانية.
25. إصلاح الأوضاع المادية والمهنية للشغيلة التعليمية وإشراكها في صياغة وتنزيل كل البرامج الإصلاحية.

26. ضمان الاستقرار المهني والاجتماعي والقطع مع مأسسة الهشاشة عبر التشغيل بالتعاقد في قطاع استراتيجي وإدماج كل الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في الوظيفة العمومية.
27. ضمان شروط الإنصاف لفائدة كافة التلاميذ في المناطق المهمشة الحضرية والقروية من خلال توفير شروط التمدرس الجيد على مستوى البنيات والتجهيزات والداخليات والمطاعم المدرسية.
28. وضع حد لكل أشكال تسليع التربية وتفويت المؤسسات العمومية للقطاع الخاص تحت غطاء الشراكات.
29. الرفع من مستوى التعليم العالي، والرفع ميزانيته لتطوير بنياته وشروط عمله والعمل على دمقرطته وتوحيده وحمايته من زحف الخوصصة والتكوينات المؤدى عنها.
30. تشجيع البحث العلمي بتخصيص 1% من الناتج الداخلي الخام.
31. العناية بالوضع الاجتماعي للطلبة، وتوسيع قاعد الإيواء والإطعام في التعليم العالي.

III. الصحة:

لقد أكدت اليوم جائحة كوفيد 19 وتداعيات انتشار فيروس كورونا، عبر العالم وفي بلدنا المغرب، ما عبرنا عنه من قبل بل دائما بخصوص هشاشة القطاع الصحي العمومي الوطني وتدهور أحواله والمستوى المتدني لخدماته وسوء تدبيره ومعاناة وتدمر العاملين به. وقد أكدنا مرارا أن السبب الأساسي وراء ذلك هو موقف الدولة القاضي بتغييب البعد الاجتماعي في كل السياسات المطبقة من طرفها منذ الاستقلال وإلى الآن، وضمنها غياب إرادة سياسية حقيقية لديها لكي تكون الصحة أولى الأولويات، وتجسد ذلك في غياب سياسة وطنية للصحة تضمن الحق في الصحة للجميع...

إن الجائحة، التي انطلقت منذ أكثر من سنة ونصف، عرّت الواقع المتردي والسيء للمنظومة الصحية، وفضحت انعدام أية إرادة أو رؤية لدى الحاكمين بخصوص ضرورة توفير خدمات صحية جيدة في مرفق صحي عمومي مؤهل للاستجابة للحاجيات الصحية للمواطنات والمواطنين بشكل عادل اجتماعيا ومجاليا.

بل إن الجائحة أظهرت بالملموس، عبر العالم وفي المغرب، الأهمية القصوى لضرورة رعاية الدولة لصحة المواطنين من خلال دعم قوي للقطاع الصحي العمومي والابتعاد عن الخوصصة المفرطة التي كان ولا يزال يدفع في اتجاهها اللوبي الليبرالي والرأسمالي المتوحش. وإذا كان الحاكمون، في العديد من الدول، وفي بلدنا كذلك، قد عبّروا، في بداية الجائحة وأمام هول الصدمة، عن مراجعة لسياساتهم وتأكيدهم على أنه لا مناص من دعم القطاع الصحي العمومي واعتباره هو الأساسي، فإنهم، وبعد استقرار الوضع الوبائي وتحسنه (قبل شهور)، سرعان ما بدأوا يتراجعون عن تلك المواقف في اتجاه خوصصة جديدة ترى في الصحة بقرة حلوبا، حيث يقوم البعض بسن سياسات وقوانين تدعم هذا التوجه بشكل واضح وبشكل مقنّع كما هو الحال في المغرب.

إننا نعتبر أننا كنا على حق في قراءتنا للواقع المزري للمنظومة الصحية الوطنية، سواء على مستوى التشخيص ورصد الاختلالات وأسبابها أو على مستوى اقتراح البدائل. وعليه، فإننا في فيدرالية اليسار نؤكد على أن المنظومة الصحية العمومية لم تتمكن من تحقيق أهدافها المرحلية والاستراتيجية بعد سبعة عقود من تجريب السياسات والبرامج والتوصيات، بل وصلت في كل مرحلة إلى الباب المسدود بسبب تحكم رؤية سياسية بمواقفها المتصلبة والمجزأة، والتي حولت المنظومة الصحية الوطنية إلى فضاء حيوي للتنفيذ التقني يستهدف في النهاية برمجة الانسحاب التدريجي للدولة من مسؤوليتها الاستراتيجية في تأمين الصحة الشاملة كخدمة وطنية وعمومية للجميع. فالخلفية السياسة المتحكمة في البرامج والاستراتيجيات المنفذة قطاعيا تستهدف تغيير بنية أدوار الدولة في المجال الصحي وتستبعد تغيير الواقع الصحي المتدهور والاستجابة لحاجيات المواطنين.

إن التراكم المسجل في العجز الصحي خدمة وولوجا يمكن تصويره من خلال مؤشرات العجز الاستشفائي والوقائي والمالي والبشري والتنظيمي والحماية الاجتماعية؛ وهي نفس المؤشرات والمعطيات لتفسير الفشل المتكرر للسياسات الصحية بسبب خلفيتها السياسية التي أدت إلى تأزيم المنظومة الصحية الوطنية.

فإشكالية المنظومة الصحية ليست مشكلة تقنية تصوّر كمشكلة علاجات، وفي مراحل أخرى كمشكلة خدمات صحية أساسية تقوم على مفاهيم الوقاية والتعديل السلوكي، وفي مراحل لاحقة كمشكلة تمويل تقوم على مفهوم إعادة تأهيل المنظومة المالية والتدبيرية، وحاليا كمشكلة ترحيل المنظومة الصحية العمومية وإخضاعها لمنطق السوق الصحي...

إن إشكالية المنظومة الصحية، في تقديرنا اليوم، هي إشكالية إرادة سياسية سجنت نفسها منذ70 سنة ضمن توجهات برامجية إرادية ينشطها منطق إديو- سياسي ليبرالي أخضع المنظومة لمسلسل الأزمات المتكررة والمتراكمة بهدف تحويلها إلى سلعة تباع حسب إمكانيات المرتفقين، وليس كحق حسب حاجيات المواطنين.

فالمؤشرات الإحصائية الرسمية والدولية تكشف الفشل المتكرر للمنظومة الصحية وعلى كافة المستويات. وهي تقدم لنا نتائج مرقمة وموثقة بمعطيات وطنية ودولية لنهج سياسي في مجال الصحة تحكم في تصميم برامج صحية فشلت في تحقيق ما أعلنته من أهداف ونتائج وانتظارات.

إن السبب في تدمير المنظومة الصحية، بمؤشراتها الصحية والبشرية والاجتماعية الحالية، يعود بالأساس إلى التوجهات السياسية التي نفذتها الحكومات والإدارة الصحية طيلة سبعة عقود الماضية، والتي أوصلتنا إلى مرحلة يمكن توصيفها بالأزمة المركبة للمنظومة الصحية عبر مراحل تاريخية، تراكمت خلالها نتائج الفشل المتكرر للسياسات والبرامج.

إن كل البرامج التي تم تطبيقها أو تجريبها أو فرضها في القطاع الصحيبعد سنة 1959 (سنة المناظرة الوطنية الأولى حول الصحة) وإلى حدود اليوم، انتهت إلى الفشل الشامل والموثق بالأرقام والإحصائيات والمؤشرات الموضوعية الوطنية والدولية، ومن ضمنها مؤشرات إعادة ترتيب المغرب نحو الأسفل في التقرير الدولي حول التنمية البشرية. إن هذا الفشل المتكررأدى إلى تعميق الاختلالات البنيوية، والتي يمكن الإشارة إليها على الأقل في ست نتائج للتخلف والتأخر الصحي:

صحة مكلفة جداً؛ مؤسسات بعيدة جداً؛ تغطية ضعيفة جداً؛ تكفل بطيء جداً؛ تثمين للموارد البشرية نادر جداً؛ حكامة غائبة جداً.

وللإشارة، هنا، فإن نتائج الفشل المتكرر لسياسات البرامج الصحية انعكست بشكل مباشر وتراكمي على تدبير الموارد البشرية بالمنظومة، وأدت إلى فشل كبير في هذا الجانب. وتكفي الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للمواطنين خلال العقود الخمسة الأخيرة تضاعف ثلاث مرات ونصف، بينما خلال نفس الفترة لم تتمكن المنظومة الصحية من مضاعفة العدد الإجمالي للمهنيين، لكي لا نقول مضاعفتهم ثلاث مرات.

اقتراحاتنا:

إننا في فيدرالية اليسار نقترح مشروعا للصحة المواطنة. وهو في رأينا يتطلب إرادة سياسية وطنية تدعم الحق في الخدمة العمومية الصحية المستجيبة لحاجيات وتطلعات المواطنين والمهنيين، عبر تصميم متوافق بشأنه ومرتب في أولوياته الوطنية والجهوية، يحدد إجراءاته وتطبيقاته ومؤشراته والنتائج المطلوبة وفق مخطط زمني، مع ضبط آليات التتبع والمراقبة والتقييم والتعديل لتحقيق مشروع الصحة المواطنة.

ويقوم هذا المشروع على أساس مبادئ العدل والمساواة والتضامن بين الجماعات والأفراد، والتوزيع العادل للخدمات وملاءمتها مع حاجيات المواطنين. ونعتبر أن ذلك يمثل عنصرا أساسيا للتوازن والاستقرار والتماسك المجتمعي ولبنة ضرورية لبناء الدولة الاجتماعية التي نناضل من أجل بلوغها.

إننا، في فيدرالية اليسار، نعتبر أنه لكي يتم ضمان الحق في الصحة لكافة المواطنات والمواطنين،

32. إقرار سياسة وطنية للصحة من خلال توفير شروط توافق وطني حول قيم ومرتكزات بناء هذه السياسة الصحية، ووضع خارطة طريق على المدى المتوسط والبعيد وخارج الزمن الانتخابي، والتداول السياسي الحكومي، الذي يجب أن يسهر على التنفيذ السليم للخارطة مع تقويمها وتعديلها تفاعلا مع المستجدات الصحية، مع ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة والقيام بالمتابعة والتقييم اللازم للاستراتيجيات المسطرة، وإصدار تقرير وطني سنوي حول الحالة الصحية الوطنية.

33. إقرار سياسة جهوية للصحة بصلاحيات واسعة وبرامج صحية وخدمات وبنية استشفائية ملائمة للأوضاع الوبائية والحاجيات العلاجية والخصوصيات الجهوية.

34. وضع استراتيجية اجتماعية للصحة بالتأكيد على مسؤولية الدولة في مجال الصحة واعتبار الصحة مرفقا عاما وخدمة عمومية بعمق عادل ومتكافئ اجتماعيا ومجاليا بين كل المواطنين من أجل مصالحة المواطنين مع منظومتهم الصحية.

وبهدف تحقيق ذلك، نقترح ما يلي:

35. جعل الصحة في قلب كل السياسات العمومية، انطلاقا من أن الصحة مرتبطة بالتغذية (الفلاحة، الأحواض المائية)، وبالتربية (التعليم)، وبالتكوين (تكوين الموارد البشرية الصحية الكفؤة)، وبالثقافة، وبالرياضة، وبالتجهيز، وبالسكن، وبالطاقة، وبالبيئة، وبالموارد المالية...؛

36. تأهيل القطاع العام الصحي وجعله قاطرة لتنمية القطاع الصحي ككل؛
37. دمقرطة الخدمات الصحية وجعلها في متناول كافة شرائح المجتمع؛
38. إعطاء أهمية قصوى للوقاية من الأمراض السارية وغير السارية على شكل برامج ما بين قطاعية؛
39. إعادة تنظيم شبكة المؤسسات الصحية القارة والمتنقلة لضمان تغطية مجالية عادلة؛
40. إدماج القطاعين العام والخاص وضمان تكاملهما؛
41. إعداد استراتيجية للتكفل بالحالات المستعجلة؛
42. الرفع التدريجي لميزانية وزارة الصحة لتصل 12% من الميزانية العامة للدولة؛
43. تحقيق هدف تعميم التغطية الصحية الشاملة كما هو متعارف عليها عالميا، بحيث يجب أن يكون هدف التغطية الصحية الشاملة هو في نفس الوقت إنقاذ حياة المريض أو المصاب وتجنيبه مضاعفات المرض والاصابة ودفع تكاليف العلاج المفاجئة التي قد تهوي به إلى مستوى الفقر (للتذكير، فبالرغم من وجود شكل من أشكال نظام التغطية الصحية الحالي، فالمواطن لا زال يؤدي بصفة مباشرة نسبة 54% من تكاليف العلاج)؛
44. إحداث صندوق لتمويل الخدمات الصحية، يمول عن طريق نظام التغطية الصحية، مساهمة الجماعات الترابية، جبايات متعلقة بالتلوث، جبايات متعلقة بالتبغ، بالمشروبات الكحولية، الذعائر المتعلقة بحوادث السير، وبالضرب والجرح، الأدوية المضادة للأعشاب الضارة والحشرات؛
45. إعداد نظام وظيفة عمومية للصحة يستجيب لمطالب العاملين بقطاع الصحة العمومية، بضمان كرامتهم وإعادة الاعتبار لمفهوم التحفيز عبر الفعالية وتحقيق الاهداف الصحية؛
46. وضع استراتيجية وطنية للرفع من أعداد الموارد البشرية الصحية (الرفع من أعداد الطلبة بكليات الطب، وطب الأسنان، والطلبة الممرضين)؛
47. وضع استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد قصد تأهيل الموارد البشرية الصحية في التقنيات الحديثة (زراعة الأعضاء، الجراحة التقويمية، الهندسة الجينية والوراثية، الهندسة البيوطبية،...)؛

48. توجيه جزء من الاستثمار العمومي إلى مجال الصناعة الدوائية والتقنيات الصحية؛
49. إعطاء الجهة المكانة والسلطة اللازمتين من أجل الاضطلاع بمهامها على الوجه الأمثل؛
50. وضع نظام صارم لمواكبة ومراقبة القطاع الصحي وطنيا وجهويا وإقليميا؛
51. إحداث مجلس أعلى للصحة تناط به مهام التخطيط والتقييم للمنظومة الصحية الوطنية.

IV. السكن:

إن فيدرالية اليسار الديمقراطي تعتبر مظاهر السكن من أبرز المؤشرات التي تعمق، في مغرب اليوم، الفروق الاجتماعية وتنتج مظاهر الحقد والتفرقة بين المواطنين. كما أن السياسات التعميرية لا تأخذ بين الاعتبار البرامج المندمجة التي تكرم الإنسان وتحترم البيئة. وتدل المؤشرات التي خرج بها الإحصاء العام الأخير على أن أحزمة عديدة للفقر والهشاشة تنتشر بهوامش المدن، كما تنتشر في العالم القروي.

ويكفي أن ننظر، على سبيل المثال، إلى السكن الاجتماعي، ليتبين أنه تحول إلى قطاع تجاري مربح، يستفيد منه النافذون في السلطة والمرتبطون بأجهزة الدولة وبدعم منها، عبر "التشجيعات" التي خصصتها الحكومة، في إطار برنامج السكن الاجتماعي، لفائدة المنعشين العقاريين المستثمرين في قطاع السكن الاجتماعي، والتي تتجاوز حدود السياسة الرامية الى القضاء على معضلات مدن الصفيح وتيسير ولوج الفئات ذات الدخل المحدود إلى مساكن لائقة. وإذا كانت العبرة بالنتائج، فإن الواقع الذي نعاينه يكشف صورة قاتمة تتمثل في تجميع السكان وتكديسهم في عمارات بشقق تفتقر للجودة وأحياء تنعدم فيها المساحات الخضراء والفضاءات الخاصة بالترفيه والرياضة، والمرافق الاجتماعية العمومية التي يجب أن تتوفر في أي حي سكني.ومن شأن هذا الواقع ألايحقق الاندماج الاجتماعي ويحفظ تماسك المجتمع؛ إذ بدأت تتحول التجمعات السكانية الخاصة بالسكن الاجتماعي إلى حزمة جغرافية للمهمشين اجتماعيا والمحرومين من كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والى فضاءات للبطالة والفقر، مع ما يتولد عن ذلك من عنف وسخط اجتماعي.

اقتراحاتنا:

إن الوضع يقتضي استراتيجية سكنية وتعميرية مندمجة، تضمن حق المواطنين في السكن، وتحقق الاندماج الاجتماعي، وتحترم الإنسان والبيئة. لذا نقترح العمل على:

52. وضع سياسة سكنية شاملة ومنسجمة تستهدف إقامة السكن الكريم لكافة المواطنين، وتسرع وتيرة القضاء على دور الصفيح وتستدمج التهيئات العمرانية الملائمة.

53. إعادة النظر في المعايير التعميرية عن طريق تصميم حضري متكامل على مستوى الفضاء الداخلي والخارجي، يخلق أقطابا سكنية تتجمع فيه ساكنة نشيطة تساهم في نمو الحركة الاقتصادية.

54. فرض إلزامية تشييد المرافق الاجتماعية والترفيهية والمساحات الطبيعية والتشجير في كل مشروع للتعمير بكل أنواعه.

55. إحداث صندوق خاص للتنمية السكنية، على غرار ماهو معمول به في بعض البلدان، من أجل محاربة الصفة الاحتكارية في المجال، وخاصة المضاربات العقارية والمؤسسات التمويلية.

56. ضرورة انفتاح المؤسسات والجماعات المحلية والمؤسسات التمويلية العامة في المجال العقاري على محيطها الاجتماعي، والأخذ بعين الاعتبار البعد التنموي للعملية السكنية والعمل على تطوير قدراتها المعمارية وتفعيل اتفاقيات تمويل السكن بين شركاء الدولة، كالقرض العقاري والسياحي، والشركات الوطنية للتجهيز والبناء،... الخ.

57. توحيد مسطرة الضرائب والرسومات الجبائية المفروضة على قطاع السكن في ضريبة واحدة، مع تقويم بعض الثغرات التي شابت القانون الجبائي (وضع قانون جبائي جهوي).

58. التركيز على الخيار الاقتصادي-الاجتماعي كمنطلق لدعم الفكر التعاوني والتربية المجالية، وتفعيل البرامج الجديدة لتهيئ المناطق الحضرية الرامية الى إنعاش إنتاج السكن الاجتماعي والاقتصادي داخل المدن.

59. تغيير السياسة السكنية في بلورة الاتفاقيات الوطنية في مجال السكن والتعمير مع الدولة والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في سن مساطر واضحة والاستفادة من جزء من التمويل.

60. إصدار نصوص قانونية تنظيمية خاصة بالتعاونيات السكنية والجمعيات المهتمة بمجال السكن، مراعاة لخصوصياتها وذلك من أجل حل إشكالية توفير السكن.

61. تبسيط مسطرة الحصول على الأراضي الصالحة للبناء ولاسيما تلك العائدة لأملاك الدولة (الأراضي التابعة للأملاك المخزنية، أراضي الجماعات، أراضي الوقف...).

62. وضع برامج مشتركة بين مؤسسات الدولة والإطارات (الجمعيات، التعاونيات...) للاستفادة من الصفقات العمومية والصفقات الخصوصية التي تهتم بالسكن لفائدة الفئات ذات الدخل المحدود، وتعميمها على كافة المتضررين من السكن غير اللائق.

63. ضمان إيصال الماء الشروب كحق أساسي من حقوق الانسان المغربي والسهر على أن يكون إنتاجه وتوزيعه من طرف الدولة أو الجماعات المحلية.

64. ترسيخ مفهوم المقاولة المواطنة، وذلك بواسطة برنامج عمراني يزود السوق العقارية بسكن لائق يحترم، من جهة، معايير الجودة التي تستجيب للشروط الإنسانية، ومن جهة أخرى، يخلق فضاء عمرانيا يواكب التطور السكاني ويلبي الحاجيات السوسيو اقتصادية للمدن.

65. المراجعة العميقة والشاملة للمقاربة المنتهجة في قطاع السكن الاجتماعي، بما يضمن الأمن الاجتماعي للساكنة، ويحفظ تماسك المجتمع.

تحالف فيدرالية اليسار

ⴰⵜⴰⵡⵉⵙ ⵏ ⵜⵖⵣⴰⵡⵉⵜ ⴰⵙⵎⵓⵔⵜ

Alliance de la fédération de gauche

رسالتنا في الحقوق والحريات

البرنامج الانتخابي

2021

35 إجراء

من أجل ضمان حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها

إن فيدرالية اليسار، انطلاقا من متابعتها لواقع حقوق الإنسان والحريات بالمغرب، وتصرف السلطات اتجاه ممارستها، سواء في طابعها الفردي أو الجماعي، وطبيعة معالجتها لملفات حقوق الإنسان، تسجل أن الممارسة لا تزال، في العديد من الحالات، تتم خارج الضوابط القانونية، وفي تعارض تام مع القيم الكونية ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما تسجل أن الدولة المغربية، في تعاملها مع تقارير المنظمات الوطنية والدولية التي تهتم بأوضاع حقوق الإنسان والحريات، إما تتجاهلها أو تتعاطى معها بشكل انتقائي، ولا تستتبعه بإجراءات للمعالجة الفورية.وإضافة إلى ذلك، تسجل الفيدرالية تخلف المنظومة القانونية عن مضامين المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في العديد من المجالات، وعلى رأسها حقوق المرأة، والسياسة الجنائية المعتمدة، واستمرار نهج سياسات الإفلات من العقاب، خاصة فيما يتعلق بالخروقات الصادرة عن الجهات التابعة للدولة.

وتتجلى تلك الخروقات على مستوى الحقوق السياسية والمدنية في استمرار التضييق على الحريات وظاهرة الاعتقالات التي طالت الصحافيين والمدونين وأغلب النشطاء الشباب في الحراكات الشعبية على المستوى الوطني، وإدانتهم بأحكام قاسية، وشيوع ظاهرة الشطط في استعمال السلطة في علاقتها بتدبير حالة الطوارئ الصحية.

وعلى مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن مظاهر التراجع كانت بارزة أكثر في مجال التعليم الذي يعرف مزيدا من التردي، ومجال الشغل والتشغيل الذي يشهد ارتفاع معدل البطالة وهشاشة العلاقات الشغلية، بالإضافة إلى تراجعات لها علاقة بالحق في الصحة والحق في السكن وغيرهما.

وجاءت جائحة كورونا لتعري أكثر مظاهر تلك التراجعات، وذلك في ظل استمرار عدد من الانتهاكات، من قبيل الاعتقالات التي تطال الصحافيين والحقوقيين والمدونين ونشطاء الاحتجاجات الاجتماعية، بالإضافة إلى النشطاء الذين يفضحون الفساد ومافيا العقار. كما تفشى الفقر بسبب توقف الأنشطة الاقتصادية أو تقليصها، وتجلت بوضوح هشاشة المنظومة الصحية وقصورها عن ضمان أمننا الصحي.

ومن بين مظاهر تفاقم الوضع الحقوقي، استهداف بعض الجمعيات الحقوقية والأحزاب اليسارية والنقابات العمالية عن طريق حرمانها من وصولات الإيداع والامتناع عن تسلم ملفات التأسيس أو التجديد الخاصة بها؛ وهو ما يمثل انتهاكا للحق في التنظيم، وقمع اللمواطنين بمبرر فرض تدابير الطوارئ.

إن فيدرالية اليسار، إذ تنبه لهذا الوضع، فإنها تطالب بالتراجع عن السياسات المتبعة في هذا الميدان، والتي تتسم بالاستمرار في انتهاك حقوق الإنسان، لأن هذا المنحى السلبي قد يفاقم حالة الاحتقان ويمكن أن يؤدي إلى انفجارات اجتماعية، خاصة مع التداعيات التي خلفتها الجائحة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الأسر.

وأمام تعدد مظاهر الخصاص التشريعي والخلل المؤسساتي، والحاجة إلى مقاربة حقوقية مبنية على المواثيق والصكوك الدولية لحقوق الإنسان لحماية الحقوق والحريات والنهوض بها، فإن فيدرالية اليسار الديمقراطي، من منطلق السعي المسؤول للنضال من أجل حماية هذه الحقوق والنهوض بها، ستعمل مع كل الأطراف ذات المصلحة على ما يلي:

1. ملاءمة التشريعات والقوانين الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتشريع سمو المعايير الدولية.
2. المصادقة على الاتفاقيات الدولية، تفعيلا لديباجة الدستور كآلية لحماية الحقوق والحريات.
3. المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي حول الحقوق السياسية والمدنية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام، والمصادقة على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية رقم 87 الصادرة عن منظمة العمل الدولي الخاصة بالحريات النقابية.
4. رفع جميع أشكال التحفظ عن الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة...).
5. إلغاء العقوبات الحبسية في قضايا النشر وتخفيف الغرامات.
6. ملاءمة وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع معايير المؤسسات المماثلة في الدول الديمقراطية.
7. الإسراع بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وتفعيل كافة التوصيات حول الانتهاكات الجسيمة، وتوصيات لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

8. إلغاء جميع التقييدات العملية والقانونية التي تحد بصورة تعسفية من حق التنظيم والاجتماع وحق التعبير والنشر.
9. اتخاذ إجراءات جديدة للمراقبة والحد من أعمال العنف والتعذيب الممارسة ضد المعتقلين في السجون وأماكن الاحتجاز، والقطع مع التدخلات القمعية ضد أشكال الاحتجاج السلمي.
10. مراجعة قانون المسطرة الجنائية لتأمين الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة.
11. مراجعة القانون الجنائي بما يتلاءم والتطورات في مجال الحقوق والحريات.
12. مراجعة قانون السجون، وإعادة النظر في برامج تكوين رجال الشرطة والدرك وحراس السجون، في اتجاه الانفتاح على التطورات العالمية المتعلقة بأساليب التعامل مع الجريمة والجانحين.
13. تقوية الضمانات القانونية والمسطرية ضد انتهاكات حقوق الإنسان.
14. ضمان احترام تطبيق القانون واحترام حقوق جميع الأطراف، مؤسساتٍ وأفراداً وجماعاتٍ، وإقرار استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب والعمل على تطبيقها.
15. إعمال واحترام مقتضيات المعايير الدولية ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
16. الكشف عن الحقيقة بإخبار الرأي العام والمنظمات الحقوقية باللائحة الكاملة لأسماء الذين تم استجلاء الحقيقة عن مصيرهم، وكذا الحالات التي تمت دراستها، والعمل على رفع السرية عن ملف الشهيد المهدي بنبركة، وإجلاء الحقيقة كاملة في كافة الملفات العالقة.
17. إدماج التربية على حقوق الإنسان في برامج تكوين القضاة ورجال السلطة ومنفذي القانون.
18. ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، بتطوير وتعميم برنامج التربية عليها، في المؤسسات التعليمية والتكوينية ودور الشباب والإعلام العمومي والإدارة وغيرها.
19. حفظ الذاكرة وإعادة بناء التاريخ المغربي، في أفق جبر كافة أنواع الضرر المعنوي الذي لحق الأفراد والجماعات.
20. سن ضمانات قانونية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، مع التنصيص على عقوبات زجرية قاسية ضد الماسين بهم وبنشاطهم.
21. تقوية دور وفعالية عمل مؤسسات المساعدة الاجتماعية، وتخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية لحماية الطفولة.

22. الاهتمام بالأشخاص في وضعية إعاقة، باستحضارهم في كافة التشريعات، بما يضمن لهم الولوج إلى كافة المرافق والخدمات، خاصة التعليم والصحة والشغل والأنشطة الرياضية.
23. وضع جهاز المساعدة الاجتماعية رهن إشارة عائلات الأشخاص في وضعية إعاقة كلما تطلب الأمر تدخله ومساعدة ذويهم في التغلب على المصاريف الطبية التي يستدعيها وضعهم الصحي.
24. الاهتمام بوضعية المسنين والعجزة بإنشاء المزيد من الملاجئ لاحتضانهم، وتحسين الخدمات المقدمة إليهم، وإدخال الاهتمام بهم ضمن مهام المؤسسة الاجتماعية التي ينبغي تعزيز مواردها البشرية والمالية، لإضفاء الفعالية والجدية على دورها.
25. تقوية الدعم المادي والمعنوي لفائدة الجمعيات النسائية، ووضع معايير موضوعية لتشجيع عمل الجمعيات الجادة منها.
26. اعتماد القواعد المعيارية الدولية لحقوق السجناء وتحسين أوضاعهم بما يضمن كرامتهم الإنسانية، وذلك من خلال تقوية الرقابة القضائية على السجون، وإعادة النظر في طريقة إدارة المراكز السجنية، لتلعب دورها في الإصلاح وإعادة إدماج نزلائها في المجتمع.
27. إعادة النظر في منهجية عمل الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري(الهاكا) وكيفية تدخلها، بما يفرض الالتزام بتفادي بث الوسائل السمعية البصرية لبرامج تعادي حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وتناهض التربية على القيم الإنسانية الفضلى.

في حقوق الجالية المغربية بالمهجر:

تتشبث فيدرالية اليسار بضرورة الارتقاء بحقوق الجالية المغربية بالمهجر، داخل الوطن وفي مهاجرها. ومن أجل ذلك، ستعمل على:

28. تحسين شروط الاستقبال في القنصليات، وتسهيل المساطر والإجراءات للاستفادة من الخدمات العمومية.
29. تفعيل حق المشاركة السياسية لأبناء الجالية المغربية، بما فيها حق التصويت والترشيح، بإصدار قانون منظم لما ورد في الفصل 17 من الدستور.
30. ضمان التمثيلية الحقيقية والديمقراطية للمهاجرين بالخارج.
31. إيجاد حلول جذرية لمشكل الهجرة، عبر تنمية حقيقية للبلد، ودمقرطة الدولة والمجتمع، عبر إصلاحات سياسية ودستورية عميقة.
32. مساندة المهاجرين في نضالاتهم ضد العنصرية والمس بالكرامة.
33. الدفاع عن حق المواطنة الكاملة لمغاربة المهجر هنا وهناك.
34. تحسين عملية العبور، وخلق شباك وحيد داخل المغرب، لقضاء أغراض المغاربة المقيمين بالخارج.
35. العناية بالمناهج الدراسية الموجهة إلى أبناء المغاربة بالمهجر، بما يرسخ الهوية المغربية المنفتحة، والمؤمنة بقيم الاختلاف والتعدد والتسامح والتعايش السلمي، ويكرس حس المواطنة.

تحالف فيدرالية اليسار

ⵜⴰⵃⴰⵍⴼⵜ ⵏ ⵜⵖⴻⴷⵔⴰⵍⵉⵜ ⵓⵙⵎⵓⵔ

Alliance de la fédération de gauche

رسالتنا في الحقوق النسائية والمساواة

البرنامج الانتخابي 2021

20 إجراء

من أجل معالجة هيكلية لقضية المساواة وإقرار المناصفة وضمان كرامة النساء

يتطلب تحديد آفاق العمل في المستقبل ضبط وفهم واستيعاب التحولات البنيوية التي يعيشها العالم على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والثقافية، وكل ما يتيحه السياق الوطني والإقليمي والدولي من فرص تضع كل السياسات القائمة على المحك، بما يطرحه ذلك من تحديات على الحركة السياسية المغربية عامة.

من أهم تحديات مشروع فيدرالية اليسار، على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحقوقي، تلك التي تتعلق بكيفية تحقيق المساواة بين الجنسين كقيمة أساسية من القيم التي تميز المجتمع الحداثي الذي تهدف الفيدرالية إلى تحقيقه.

ونحن ننطلق، في ذلك، من أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق طموحه في التنمية والتقدم إذا كان نصف قواه الحية -نساؤه- يعاني من التمييز والإقصاء والتهميش. لذا، فنحن حين نطرح مشروعنا اليساري كبديل من أجل التقدم، فإن قضايا الحقوق النسائية والمساواة بين الجنسين توجد في صلبه؛ إذ لا يستساغ، ونحن نريد أن تتقدم بلادنا على مختلف المستويات، أن تبقى النساء على هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، أي دون أن تتمتع بالمواطنة الكاملة ودون مساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

لقد تم خلال العقود الأخيرة القيام بسلسلة من الإصلاحات، على مستوى القوانين والتشريعات، واتخاذ بعض التدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين. لكن الآثار والتداعيات التي ترتبت عن جائحة كورونا أبانت عن هشاشة هيكلية في الوضع الاجتماعي للمرأة وعن عدم نجاعة السياسات العمومية في هذا المجال. فلم تنفع لا الإصلاحات القانونية ولا التدابير المتخذة في ردم الهوة الحقوقية بين الجنسين. فقد عرت جائحة كوفيد 19 حجم الفوارق بين الجنسين في العديد من المجالات، من قبيل الصحة، والشغل، والعدالة، والحماية من العنف والاستغلال، وتزويج القاصرات، والهدر المدرسي، والأمية، والفقر، والنظرة الدونية... إلخ.

إن احتلال المغرب لمراتب متأخرة في سلم الترتيب العالمي للفجوة الجندرية، كما تكشفه التقارير الدولية، والصورة القاتمة لواقع اللامساواة بين الجنسين في بلادنا، كما ترصده التقارير الوطنية (تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان...)، يجدان تفسيرهما في ضعف نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء، لضعف نشاطهن المنتج للخيرات وتمركزه في عدد محدود من المهن أو في أنشطة غير مثمنة أو غير معترف بها كأنشطة اقتصادية مدرة للدخل. وبسبب هذا الوضع وكذا بسبب ضعف ولوج النساء لسوق الشغل المهيكل، تتقلص إلى حد كبير فرصهن في الاستفادة من التغطية الاجتماعية والصحية. كما تعاني الفتيات دون الخامسة عشرة من التشغيل المبكر، الأمر الذي يحرمهن من طفولتهن ومن حقهن في التعليم والتكوين، وهو ما يفاقم ظاهرة تأنيث الفقر.

إن هشاشة وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والصورة النمطية السائدة عنها داخل المجتمع المغربي تجعلان من العنف القائم على النوع الاجتماعي بمختلف أنواعه ظاهرة متفشية في مختلف الشرائح الاجتماعية، وفي كل فضاءات تواجدها؛ في المنزل والشارع ومكان العمل ومعاهد الدراسة والتكوين... وقد استفحلت هذه الظاهرة زمن الوباء، خصوصا في فترة الحجر الصحي، حيث عانت النساء من العنف الجسدي والنفسي والجنسي والقانوني والاقتصادي والرقمي بشكل غير مسبوق. وهو ما كشف محدودية نجاعة القانون 13. 103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير 2018، في الحد من الظاهرة بله القضاء عليها.

أمام هذا الواقع الصادم الذي تعاني منه المرأة المغربية، وينعكس سلبا على مجتمعنا، ويكبح تطلعاتنا لتقدم بلادنا وازدهارها، لا يسعنا في فيدرالية اليسار إلا أن نجعل من قضية المساواة بين الجنسين رهانا استراتيجيا ومشروعا غير قابل للتأجيل. ومن أجل ذلك، نقترح ما يلي:

1. إصدار تشريعات وقوانين متلائمة مع المعايير الدولية لحقوق المرأة والمواثيق ذات الصلة التي صادق عليها المغرب.

2. التصديق على الاتفاقيات والمواثيق الدولية الضامنة لحقوق المرأة، ورفع كل صيغ التحفظ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وملاءمة كافة التشريعات الوطنية معها.

3. ترجمة مقتضيات الفصل 19من دستور 2011 التي تنص على المساواة في الحقوق وإقرار المناصفة، إلى قوانين وإجراءات ذات تأثير إيجابي على مستوى واقع المرأة.

4. المراجعة الشاملة للإطار القانوني المتعلق بحماية المرأة من كل أشكال العنف وفق المعايير الدولية في أبعادها الوقائية والحمائية والزجرية والتكفلية.

5. إحداث مسْطرة مزدوجة لفائدة النساء ضحايا العنف؛ مسطرة مدنية ومسطرة جنائية.

6. إلغاء الفصلين 490 و491 من القانون الجنائي اللذين، بتجريمهما للعلاقات الجنسية الرضائية وغير الرضائية خارج إطار الزواج، يقفان حاجزا أمام حق النساء في التبليغ عن الاغتصاب.

7. مراجعة الترسانة القانونية التي تتضمن تمييزا ضد النساء، كما هو الشأن في تزويج القاصرات، والتعدد، وتقسيم الممتلكات...

8. تفعيل مبدأ المساواة بين النساء والرجال في جميع الاستراتيجيات والسياسات العمومية، مع اعتماد مؤشرات تتبع النوع الاجتماعي تنفيذا وتقييما.

9. اعتماد أدوات ناجعة ومؤشرات تنسجم مع الاتفاقيات والمعايير الدولية التي تسمح بتحقيق فعليّة المساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصاديّة باعتبارها وسيلة للحد من التفاوتات.

10. إبرام تعاقد وطني بين كل الأطراف في مجال التعليم، والإعلام، والرياضة، والثقافة... وغيرها للانخراط في محاربة الصور النمطية للمرأة، والعمل على نشر ثقافة المساواة.

11. جعل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي أولوية أساسية، والعمل على إطلاق برنامج عمل مندمج ضدّ تشغيل الفتيات دون سن الشغل.

12. توفير إطار مناسب للمساواة الاقتصادية بين النساء والرجال، والتوفيق بين المسؤوليات المهنية والعائلية.

13. تعزيز ومواكبة المقاولة النسائية، ودعم ومواكبة أنشطة المرأة المدرة للدخل.

14. تعزيز الحماية الاجتماعية للمرأة، ورصد ميزانيات خاصة لصحتها.

15. محاربة أشكال الاستغلال الذي تتعرض له المرأة في مجال العمل، والاهتمام بتشغيل النساء المعيلات لأسرهن.

16. تشجيع تمدرس الفتيات، خصوصا في العالم القروي، وتوفير شروط الحد من الهدر المدرسي بينهن.

17. ضمان الحق الكامل في الصحة لفائدة النساء، وتعميم الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية.

18. تقوية البنية التحتية الصحية في المناطق القروية، وتجويد خدمات الصحة الإنجابية.

19. وضع استراتيجية فعالة وناجعة لمحاربة الأمية لفائدة النساء.

20. تشجيع المبادرات النسائية في العمل والإبداع، ودعم العمل الجمعوي الهادف لخدمة قضايا المرأة وتطلعاتها للمساواة والعيش الكريم.

تحالف فيدرالية اليسار

ⴰⵎⵙⵙⵓⵏⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⵔⵜ ⴰⵙⵏⵎⵓⵔ

Alliance de la fédération de gauche

رسالتنا

لحماية البيئة

البرنامج الانتخابي

2021

30 إجراء

من أجل دمج البعد البيئي في السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية

إن قضايا التنمية المستدامة وحماية البيئة، التي طالما اعتُبرت، عن خطأ، عنصرا معوقا للنمو الاقتصادي، أصبحت الآن ضرورة في مواجهة الطوارئ البيئية التي ما فتئت تداعياتها تهدد الحياة على الكوكب الأرضي.

فالاستغلال المفرط للثروات الطبيعية وانبعاث الغازات السامة وتلوث الأنهار والمحيطات والفرشة المائية وما ينتج عنها من تغيرات مناخية قاسية، كارتفاع درجة حرارة الأرض والحرائق والفيضانات وشح المياه الصالحة للشرب والجفاف والهجرة واختلال التوازنات الإيكولوجية والأمراض المختلفة، ستؤدي حتما إلى استحالة العيش فوق كوكب الأرض.
وعلى الرغم من وعي المجتمع الدولي بخطورة التحولات البيئية، ووضعه تصورا وأهدافا عنوانها التنمية المستدامة، فإن الالتزام من طرف الجميع بتفعيل البرامج والمخططات والآليات التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف يبقى ضعيفا.

وفي المغرب، بالرغم من اعتماد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في عام 2010، ظلت الإجراءات التي تم تنفيذها محدودة، وزخم الإصلاح قد نفذ. ويبدو أن الأهداف الأولية المسطرة أصبحت أقل فأقل قابلية للتحقيق.
وانطلاقا من مرجعية فيدرالية اليسار الفكرية المبنية على قيم التضامن بين الأفراد والمجالات والأجيال، وهو نهج يروم تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، من خلال إيجاد التوازن الصحيح بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والاستغلال الأمثل للنمو الاقتصادي الضروري لرفاهية المواطن وبين القيود التي تفرضها حدود الكوكب لتجديد موارده وامتصاص التلوث، فإن الفيدرالية ترى أن دمج البعد البيئي في جميع جوانب السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية أصبح أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى.

ويرتكز البرنامج البيئي للفيدرالية على عقلنة الاستهلاك والاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية وتدوير النفايات من خلال الاقتصاد الدائري ووضع سياسة مائية وزراعية تضمن حاجيات الساكنة وتسريع التحول الطاقي ومحاربة التصحر وتآكل السواحل البحرية وتلوث الفرشة المائية والأنهار والسواحل البحرية المتوسطية والأطلسية.

ا . النفايات والاقتصاد الدائري:

يشكل الاقتصاد الدائري مصدرا لخلق الشغل ويشكل كذلك مواد أولية ثانوية يمكن ضخها في منظومة الإنتاج.

في المغرب، يتم دفن حوالي 27 مليون طن من النفايات سنويا في عدة مواقع دفن النفايات. وغالبا ما تتم عملية دفن هذه النفايات خارج البروتوكولات المتعارف عليها علميا في هذا المجال. كما تم وضع العديد من المشاريع والبرامج منذ عام 2017 للحد من هذه النفايات واستعادتها، إلا أن هذا الانتقال كان للأسف رهينة الافتقار إلى التنسيق بين مختلف المتدخلين.

الإجراءات / المقترحات:

1. إعادة تأهيل وتطوير مدافن النفايات غير القانونية الحالية، وتحديث القطاع من خلال تطوير مراكز الفرز و إعادة التدوير و الاستعادة وتنظيف المواقع المتضررة من التصريفات السامة من مكبات النفايات؛
2. تحقيق معدل جمع 100٪ للنفايات المنزلية بحلول عام 2030؛
3. دعم السلطات المحلية في إنشاء نظام فرز أولي من خلال الاعتماد على مشاركة المواطنين؛
4. تشجيع البحوث حول عمليات إعادة التدوير واستعادة النفايات؛
5. تشجيع الشركات التي تحترم الإنتاج الذي يحترم البيئة؛
6. إقامة دورات تدريبية في مهن الاقتصاد الدائري وخاصة قطاع البناء؛
7. محاربة استيراد النفايات الأجنبية وانتقال الصناعات المنتجة للنفايات الخطرة إلى المغرب؛
8. حظر العلامات التجارية المعروفة بسياسة التقادم المخطط لها.

II. الطاقة:

لقد حدد المغرب، الذي استورد أكثر من 95٪ من احتياجاته من الطاقة في عام 2016، لنفسه هدف زيادة حصة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى 42٪ بحلول عام 2021. وهو هدف لم يتحقق بسبب إخفاقات استراتيجية الطاقة الشمسية والخيارات التكنولوجية التي اعتمدها المغرب.

الإجراءات / المقترحات:

9. التحول إلى تقنيات أقل تكلفة مثل الخلايا الكهروضوئية (حوالي 0.3 درهم / كيلو وات ساعة كما هو الحال بالنسبة لمشروع كوم أمبو في مصر، مقابل 1.38 درهم / كيلو وات ساعة للحرارة الشمسية المركزة المختارة لمحطات مشروع نور الذي أدى إلى عجز بنحو 800 مليون درهم سنويا مع العلم أن الكيلووات ساعة يتم ضخها في شبكة ONEE بسعر 0.85 درهم.
10. تفضيل الهيدروجين الأخضر، وهو وقود جديد بدون انبعاثات مع ارتفاع الطلب، ويشكل مجال صناعة حقيقية للمستقبل؛
11. فتح سوق الكهرباء من خلال السماح للشركات المغربية التضامنية (تعاونيات) والجماعات الترابية والأسر، المصرح لها بالفعل بإنتاج الكهرباء، بإعادة ضخ الفائض في الشبكة العامة؛
12. دعم البحث عن الطاقات النظيفة؛
13. إعداد برنامج دعم "كفاءة الطاقة" للشركات.

III. المياه والزراعة المسؤولة:

الحصول على المياه هو حق عالمي. لكن مع زيادة عدد السكان، أصبح الضغط على الموارد المائية قويا بشكل متزايد. وأصبح المغرب اليوم من بين البلدان الأكثر تهديدا بسبب النقص الذي تعرفه هذه المادة الحيوية، وهو الآن في حالة ضائقة مائية حادة. بالإضافة إلى ذلك، تعاني الثروة المائية المتاحة من سوء استخدامها وسوء تدبيرها، كما تعاني مصادر المياه من التلوث.

الإجراءات / المقترحات:

14. تنويع مصادر المياه من خلال إنشاء محطات تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي؛
15. بناء سدود وبحيرات على سفوح التلال منخفضة التكلفة في المناطق شبه القاحلة؛
16. تشجيع الزراعة الأكثر احتراما لموارد المياه، سواء من الناحية الكمية أو من حيث استخدام المبيدات؛
17. إحداث ضريبة على التلوث؛
18. مراجعة التشريعات المتعلقة بالتدبير المفوض في مجال توزيع الماء والتطهير السائل قصد إدخال بنود متعلقة بصيانة شبكات التوزيع والتطهير؛
19. وضع استراتيجية لترشيد مياه الري أكثر ملاءمة لسياق الإجهاد المائي؛
20. دعم وتدريب الفلاحين على مبادئ التنوع البيولوجي الزراعي؛
21. تشجيع الزراعة المخصصة لنمط استهلاك مستدام بيئياً؛
22. حظر أخطر مبيدات الآفات، ولا سيما مبيدات النيونيكوتينويد ومبيدات الأعشاب التي أساسها الغليفوسات.

IV. إجراءات / مقترحات أخرى:

الحصول على المياه هو حق عالمي. لكن مع زيادة عدد السكان، أصبح الضغط على الموارد المائية قويا بشكل متزايد. وأصبح المغرب اليوم من بين البلدان الأكثر تهديدا بسبب النقص الذي تعرفه هذه المادة الحيوية، وهو الآن في حالة ضائقة مائية حادة. بالإضافة إلى ذلك، تعاني الثروة المائية المتاحة من سوء استخدامها وسوء تدبيرها، كما تعاني مصادر المياه من التلوث.

الإجراءات / المقترحات:

23. بلورة وتطوير ودعم سياسة نمط استهلاك صحي ومحاربة هدر المواد الغذائية؛
24. دمج البعد البيئي في دراسات المشاريع؛
25. دمج المساحات الخضراء في دراسات المراكز الحضرية الجديدة بمعدل لا يقل عن 6 أمتار مربعة لكل ساكن (حاليًا أقل من متر مربع واحد لكل ساكن)؛
26. تخضير المراكز الحضرية القائمة؛
27. تشجيع السياحة البيئية؛
28. بلورة سياسة طاقية متجددة بخصوص وسائل النقل العمومي؛
29. إعداد وتنفيذ استراتيجية فعالة ومندمجة لحماية السواحل من التآكل والتلوث؛
30. محاربة التصحر وزحف الرمال عبر سياسة زراعية ملائمة.

تحالف فيدرالية اليسار

ⴰⵎⵙⵙⵓⴼⵉ ⵏ ⵜⵣⵎⵔⵜ ⴰⵙⵎⵓⵔⵜⵉ

Alliance de la fédération de gauche

رسالتنا في الثقافة

البرنامج الانتخابي 2021

13 إجراء

من أجل النهـوض بالفعل الثقافي الذي يعمم التنوير والتحديـث ويبني مجتمع المعرفة

ويعزز قيـم الديمقراطية والمواطنة الكاملة

تنطلـق فيدراليـة اليسـار، وهـي تدخـل انتخابـات 2021، مـن إيمانهـا بمركزيـة الثقافـة في حيـاة المجتمـع والإنسـان. وتـولي، تبعـا لذلـك، أهميـة فائقـة للعامـل الثقـافي باعتبـاره مـن عوامـل النهـوض بالمجتمـع ومواجهـة مختلـف أشـكال التخلـف التـي تكبـل طاقاتـه وتحـد مـن إمكاناته.

وإذ تستحضر الفيدراليـة أن العديـد مـن المشـاكل التـي يواجههـا مجتمعنـا ذات صلـة بالوضـع الثقـافي السـائد، فإنهـا تؤمـن بـالأدوار الأساسـية للفعـل الثقـافي الجـاد والهـادف في تحقيـق الديمقراطيـة والتنمية والازدهـار لمجتمعنا.

إن الرصـد الموضوعـي لواقعنـا الثقـافي يـبرز المـدى المقلـق الـذي وصلنـا إليـه عـلى المسـتوى الثقـافي، بفعـل الاختراقـات الثقافيـة للآلـة الرأسـمالية بنظامهـا المركـب، الـذي بقـدر مـا ينـشر التقنيـة ويعمـم ثقافـة الاسـتهلاك، فإنـه يسـعى، مـن جهـة، إلى إخضـاع المجتمـع والتحكـم فيـه، ومـن جهـة أخـرى، إلى دعـم وتشـجيع أنمـاط ثقافيـة ذات حمولـة مضللـة ومناهضـة للوعـي النقـدي. وقـد كان مـن نتائـج ذلـك إضعـاف وتشـويه كل فعـل ثقـافي متنـور داع إلى الحريـة والحداثـة والعدالة الاجتماعية.

إن السياسـة الرسـمية التـي نهجتهـا الدولـة في تدبـير الشـأن الثقـافي أغرقـت مجتمعنـا في ثقافـة الإحبـاط والإرجـاء والتقليـد والتجهيـل والتمييـع. إن مـن بـين غاياتهـا تأبيـد الاسـتبداد والاسـتغلال، وإعادة إنتاج نفس الأوضاع السـائدة.

ويجـري تنفيـذ هـذه السياسـة في ظـل الترويـج لافـتراض خاطـئ وخطـير مفـاده أن العمـل الثقـافي ليـس لـه تأثـير عـلى الواقـع، أو أن تأثـيره بسـيط ومحـدود. وهـذا الافـتراض لا يقـود فقـط إلى إنـكار الآثـار العمليـة للفعـل الثقـافي، بـل قـد يؤديـإلى إغـماض العـين عـن المشـاريع السياسـية اللاشـعبية واللاديمقراطيـة، وقـد يحـول بعـض المنتسـبين للحقـل الثقـافي، ممـن انفصلـوا عن نبـض المجتمع، إلى دعاة لها.

لـذا، فنحـن بحاجـة ماسـة إلى ثقافـة تؤمـن بـأن عالمـا آخـر ليـس ممكنـا فقـط، بـل هـو ضروري؛ ثقافـة تـروم تنميـة الحـس النقـدي، وتحريـر العقـل مـن الانغـلاق، وتحفيـزه عـلى التفكـير والإبـداع، ثقافـة تفجـر الطاقـات الكامنـة في روافـد الثقافـة المغربيـة بتعبيراتهـا المختلفـة؛ عربيـة وأمازيغية وحسانية.

ويتطلـب تحقيـق هـذه الغايـة إرسـاء الأسـس الضروريـة للنهـوض بالفعـل الثقـافي الـذي يعمـم التنويـر والتحديـث، ويبنـي مجتمع المعرفـة، ويعزز قيم الديمقراطيـة والمواطنة الكاملة.

ولأجـل ذلـك، تقترح فيدرالية اليسـار، في المحور الثقافي مـن برنامجها، ما يلي:

1. تعزيـز الحقـوق الثقافيـة واحترامهـا بشـكل تـام، باعتبارهـا جـزءا لا يتجـزأ مـن حقـوق الإنسان.
2. العمـل عـلى نـشر ثقافـة حقـوق الإنسـان والمواطنـة، بمـا يضمـن كرامـة المواطنـة والمواطـن، ويرتقي بممارسـة الحقـوق والقيام بالواجبات.
3. تقويـة تماسـك النسـيج الثقـافي المغـربي، بالاهتـمام بـكل روافـده؛ العربيـة والأمازيغيـة والحسـانية، في إطار الهويـة الثقافية المغربية.
4. تمكـين المؤسسـات الثقافية من الوسـائل الضروريـة لتضطلع بدورها الثقافي وسـط المجتمع.
5. تقويـة دور المدرسـة والجامعـة في نـشر ثقافـة التضامـن والمسـاواة، وترسـيخ قيـم المواطنـة وحقـوق الإنسـان، وتعزيـز الحـس النقـدي في المناهـج الدراسـية، وتنقيـح المقـررات التعليميـة مـن المضامين المناهضـة للتنوير والتحديث.
6. تنقيـح الثقافـة الدينيـة باسـتثمار مكوناتهـا التنويريـة والعقلانيـة، وجعلهـا آليـة لتقويـة النسـيج الاجتماعي، والانفتاح على الآخر، بنشر قيم التسـامح والانفتاح والعيش المشـترك.
7. نهـوض الإعـلام السـمعي البـصري بوظائفـه الثقافيـة، رافعـة ثقافيـة لنـشر الوعـي والمعرفـة، والتشـجيع عـلى الإبـداع، والارتقـاء بالـذوق الجـمالي والفنـي، بمـا يضمـن السـير قدمـا نحـو التقـدم والرقي الحضاري.
8. تعميـم البنيـات التحتيـة الثقافيـة عـلى المسـتوى المجـالي، مـن مكتبـات ومسـارح ودور الشـباب...، بالبنـاء أو الترميـم أو الإصـلاح أو التأهيـل، وتشـجيع المبـادرات الثقافيـة الحاملـة لمشـاريع الرقي الثقافي.
9. رصـد المـوارد الماليـة الضروريـة للنهـوض بالفعـل الثقـافي عـلى المسـتوى الحكومـي، وإلـزام الجماعـات المحليـة بدعـم الأنشـطة الثقافيـة الجـادة، والهادفـة إلى الارتقاء،بنـشر ثقافـة التحديـث والتنويـر محليـا ووطنيا، وذلك في إطار من الشـفافية والديمقراطية.

10. الرقي بالمجال الثقافي إلى مستوى الصناعة الثقافية، انطلاقا من أن الاستثمار في الثروة الثقافية بإمكانه أن يسهم في خلق ثروات أخرى تنهض بالعديد من القطاعات وتقوي الاقتصاد المغربي.
11. دعم المنتوج الثقافي المغربي والعمل على ترويجه داخليا وخارجيا، وتشجيع حركة النشر وترويج الكتاب المغربي.
12. حفظ الذاكرة الوطنية وموروثها المادي واللامادي، والمحافظة على التراث المعماري المغربي بالترميم والصيانة والتعريف به على أوسع نطاق،وتشجيع السياحة الثقافية.
13. النهوض بالبحث العلمي في مختلف فروع المعرفة، باعتباره قاطرة للتقدم والنهوض، وجعل الجامعة المغربية والمعاهد العليا ومراكز البحث فضاءات لتطوير البحث العلمي وتحقيق المنجزات العلمية والفكرية.

تحالف فيدرالية اليسار

ⵜⴰⵃⴰⵍⴼ ⵏ ⵜⵖⴻⴷⵔⴰⵍⵉⵜ ⵓⵙⵎⵓⵔ

Alliance de la fédération de gauche

مستمرون معا
من أجل مغرب آخر

FEDERATIONDEGAUCHE

WWW.ERRISSALA.MA